

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداخوجية

في مقياس الجغرافيا السياسية

سلسلة محاضرات موجهة للسنة الأولى ماستر تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الدكتور(ة):

ممد صالحجة

تمهيد عام للمقياس:

يلعب العامل الجغرافي دورا كبيرا في رسم وتوجيه سلوك الدول في بيئتها الداخلية والخارجية، كما يعد أيضا متغيرا مستقلا مهما يؤثر في تفاعلات العلاقات الدولية خاصة في جانبها الصراعي، لأن الكثير من الصراعات والحروب التي عرفها العالم قديما، ويعرفها حاضرا أساسها وسببها جغرافي يتعلق بأقاليم جغرافية استراتيجية سواء من ناحية طبيعة مواقعها الجغرافية، أو من جانب ما تحتويه هذه الأقاليم من موارد حيوية، ولهذا يتوجب على الباحث في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الأخذ بعين الاعتبار دور العوامل الجغرافية أثناء تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية وسياسات الدول الخارجية والقضايا الدولية المعاصرة.

ونظرا لدور المتغير الجغرافي وأهميته في تحليل وتفسير الظواهر كما ذكرنا آنفا، كان لزاما على الباحث في العلوم السياسية عامة، وفي حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية خاصة الإحاطة بمناهج علم الجغرافيا السياسية ومقارنتي التحليل الجيوسياسية والجيواستراتيجية، وهذا ما يهدف إليه هذا المقياس الموجه لطلبة الماجستير، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية.

الأهداف العلمية والعملية:

الهدف العلمي الأساسي من وراء تدريس مادة "الجغرافيا السياسية" كمادة أساسية في تخصص ماجستير الدراسات الاستراتيجية والأمنية هو تعريف الباحث في هذا التخصص بالأهمية العلمية لاعتماد مناهج علم الجغرافيا السياسية ومقاربة التحليل الجيوسياسي في فهم وتفسير ظواهر وقضايا السياسة الدولية، فضلا عن الأهمية العملية لهذا النوع من المقاربات بالنسبة لصناع القرار السياسي سواء تعلق الأمر بصنع قرارات تخص "السياسة العامة الداخلية" أو قرارات السياسة الخارجية ورسم استراتيجيات الدول خارج حدودها الإقليمية.

المشكلة البحثية:

تلعب العوامل الجغرافية دورا كبيرا في رسم السياسات الاستراتيجية للدول خارج حدودها الإقليمية، وفي تحديد وتوجيه سلوكها الخارجي، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل جغرافية طبيعية (الجغرافيا الطبيعية)، وعوامل الجغرافيا السكانية، وعوامل الجغرافيا الاقتصادية وعوامل الجغرافيا الثقافية. وبما أن الكشف عن هذه العوامل أثناء تحليل ظواهر العلاقات الدولية من مهمة علمي الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، فإنه يمكن القول بأن دراسات الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك تهدف إلى:

. الكشف عن حدود تأثير المتغير الجغرافي في رسم وتحديد وتوجيه السياسات الخارجية للدول؟

. البحث في دور العامل الجغرافي في رسم استراتيجيات الدول خارج حدودها الجغرافية، وتحديد أهدافها؟.

.البحث عن مدى نجاعة اعتماد مقارنة التحليل الجيوسياسي في تحليل وتفسير تفاعلات العلاقات الدولية خاصة ما يتعلق بظاهرة التنافس والصراع بين القوى الدولية أو الإقليمية في أقاليم جغرافية منتشرة عبر العالم، تعرف حالات عدم الاستقرار واللامن، وانتشار الحروب والنزاعات الداخلية فيها.

أدبيات الدراسة:

اعتمدت الأستاذة لجمع مادة هذه المحاضرات على مجموعة من المراجع المتنوعة، ضمت كتباً باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى مجموعة من المقالات تناولت مواضيع حول الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، كما استعانت أيضا بمجموعة من المقالات مستقاة من المواقع الالكترونية، ولكن على العموم، تنصدر الكتب باللغة العربية قائمة المراجع المعتمدة في تحضير هذه الورقة.

المقاربات والمناهج النظرية المعتمدة في المقياس:

المعلوم أن لكل علم من العلوم مناهجه ونظرياته الخاصة به، ولعلم الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك مناهج ونظريات تعتمد عليها كمقاربات لتحليل وتفسير الظواهر، في مقدمة هذه المناهج :

. منهج تحليل عوامل قوة الدولة:

يعد هذا المنهج من أهم المناهج التي يعتمد عليها علم الجغرافيا السياسية أثناء دراسته للوحدات السياسية، خاصة إذا كانت الدراسة تهدف إلى إبراز مدى تأثير عوامل قوة الدولة المادية وغير المادية في قوة الدولة، وفي رسم سياستها العامة داخليا، كما يفيد أيضا هذا المنهج باحثي العلاقات الدولية والقضايا الاستراتيجية والأمنية لإبراز دور المتغير الجغرافي (الجغرافيا الطبيعية، السكانية، الاقتصادية والثقافية) في وضع استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية، وفي توجيه سلوك وسياسات الوحدات السياسية اتجاه بيئتها الإقليمية والدولية، ولقد تم التطرق في محتوى هذه المحاضرات، في المحور المتعلق بالمناهج بالتفصيل للخطوات العلمية الواجب اتباعها لاعتماد هذا المنهج في التحليل.

منهج التحليل الجيوبوليتيكي أو الجيوسياسي:

يعرف التحليل الجيوسياسي بأنه ذلك التحليل الذي يحلل قوة الدولة أو مجموعة من الدول من خلال إبراز العلاقة الموجودة بين الجماعات السياسية والوسط الجغرافي، وكيف تحدد هذه الجماعات السياسية (الدول) استعمال الوسط أو المجال الجغرافي في علاقاتها مع بعضها البعض، ويستنتج من هذا التعريف أن الدراسات الجيوسياسية تركز بشكل كبير على ثقل العامل الجغرافي باعتباره محدد ثابت لسلوك الدولة، أي أن هذا النوع من الدراسات تسلم بالحنمية الجغرافية أو الطبيعية "déterminisme géographique".

أصبحت الحاجة إلى اعتماد منهج التحليل الجيوسياسي كبيرة لفهم وتحليل قضايا العالم المعاصرة خاصة في ظل الانتشار الكبير للنزاعات والحروب " الداخلية" في الكثير من الدول. كما أنه يمكن القول أيضا بالرغم من التطور الهائل الحاصل في تكنولوجيات الاتصال الفوري، والعولمة الرقمية، وتأثير تكنولوجيات التسلح الجديدة، وتطور اقتصاد الخدمات والمعرفة بدلا من اقتصاد المواد الخام والأرض، تبقى السيطرة على الموارد الطاقوية مثل البترول، والنفوذ إلى الطرقات والممرات البحرية الاستراتيجية خاصة التي تعتبر حيوية لنقل الموارد الطاقوية النفطية مهمة جدا لاقتصاديات القوى الدولية، وهذا ما يؤثر بدوره في تحديد استراتيجيات هذه القوى، وفي تفاعلات السياسة الدولية بشكل عام.

منهج التحليل الجيواستراتيجي:

يعد منهج التحليل الجيواستراتيجي هو الآخر من أهم المناهج التي يتم الاعتماد عليها لفهم وتحليل السياسة الدولية إلى جانب منهج التحليل الجيوسياسي، خاصة وأن هناك علاقة وطيدة بين مفهومي: الجيوسياسية والجيواستراتيجية، والدافع في اعتماد هذا المنهج إلى جانب منهج التحليل الجيوسياسي هو فهم وتحليل "الاستراتيجيات الكبرى" التي تتبناها القوى الإقليمية والقوى الدولية والعالمية في سياساتها الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها في أقاليم جغرافية محددة لأن إبراز خصائص إقليم جغرافي ما والتي تشكل عوامل جذب للقوى الإقليمية والدولية والعالمية يحتاج إلى اعتماد منهج التحليل الجيوسياسي، أما البحث في مكانة وأهمية هذا الإقليم في استراتيجيات هذه القوى، يحتاج الباحث إلى اعتماد منهج التحليل الجيواستراتيجي.

الجغرافيا:

يتسم العامل الجغرافي بالثبات والديمومة والاستقرار لأن كل الظواهر تتطور، في حين تبقى المواقع الجغرافية للقارات والدول والمحيطات والبحار ثابتة رغم التغيرات الجيولوجية التي

تعتبرها عبر الزمن، ونظرا لثبات واستقرار العامل الجغرافي، فإنه يحتل أهمية وقدرًا كبيرًا أثناء عملية التحليل الجيوسياسي والتحليل الجيوستراتيجي للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية عامة، لأن سياسات خارجية الدول ترسم وتحدد وتوجه في جانب كبير منها بفعل العامل الجغرافي، لأن الموقع الجغرافي للدولة وخصائصه الجغرافية قد يمكن الدولة ويساعدها على توظيف إمكاناتها وقدراتها، وقد يعيقها على ذلك، ولهذا تؤثر الجغرافيا في تصورات صناع القرار في مجال السياسة الخارجية. كما أن تحليل وتفسير تفاعلات العلاقات الدولية خاصة في جانبها الصراعى يحتاج إلى استحضار دور العامل الجغرافي الذي يلعب دورًا أساسيًا في هندسة السياسات الدولية باعتباره البعد الأكثر أهمية واستقرارًا وثباتًا.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أنه: "لا يمكن دراسة العلاقات الدولية وفهمها دون الاستناد والاستعانة بالمعرفة والمعلومات التي تقدمها الدراسات الجغرافية".

النظريات المعتمدة في تحليل مواضيع وقضايا علمي الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك:

اعتمدت هذه المحاضرات في تحليل قضايا ومواضيع الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك خاصة في المحور المتعلق بنماذج تطبيقية عن دراسات الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك على مجموعة من النظريات هي خاصة في الحقيقة بفرع الجيوبوليتيك أكثر من علم الجغرافيا السياسية. وتنقسم هذه النظريات التي سيأتي التفصيل فيها في المحور الرابع إلى نظريات جيوبوليتيكية تقليدية ونظريات جيوبوليتيكية حديثة، مع الإشارة إلى أن التعرض لهذه النظريات سيكون من خلال التطرق للمدارس التي أسست لها.

المحاور الأساسية للمقياس:

1. المحور الأول: إطار مفاهيمي خاص بتحديد تعريف مفهوم الجغرافيا السياسية

والمفاهيم المرتبطة بها

2. المحور الثاني: مراحل تطور علم الجغرافيا السياسية.
3. المحور الثالث: مناهج البحث في علم الجغرافيا السياسية.
4. المحور الرابع: المدارس الفكرية التي أسست لنظريات الجيوبوليتيك
5. المحور الخامس: نماذج تطبيقية تبرز أثر الجغرافيا في السلوك الخارجي للدول.

ظهرت الجغرافيا الحديثة في منتصف القرن التاسع عشرة وبداية القرن العشرين، ويقصد بالجغرافيا أو علم الجغرافيا بأنه "دراسة الأرض بوصفها موطن للإنسان"، ويقسم علم الجغرافيا إلى فرعين رئيسيين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، ولكل فرع من هذه الفروع فروعاً صغيرة.

تضم الجغرافيا الطبيعية ما يلي: جغرافية الموقع وجغرافية التضاريس وأجغرافيا شكل سطح الأرض أو الجيومورفولوجيا، جغرافية المناخ، جغرافية البحار والأنهار والمحيطات، جغرافية الموارد الطبيعية أو كما تسمى الجغرافيا الحيوية (الموارد النباتية + الموارد المعدنية)، جغرافيا البيئات، جغرافيا التربة... الخ.

أما الجغرافيا البشرية: فتهتم بدراسة توزيع الظواهر البشرية، ومحاولة تفسير تباين هذا التوزيع من مكان لآخر، وهي تنفرع إلى فروع أدق ممثلة في:

أ- الجغرافيا الاقتصادية: التي تعنى بدراسة السلوك الاقتصادي في البيئة الجغرافية، وهي بدورها تنقسم إلى: جغرافيا الزراعة، جغرافيا الصناعة، جغرافيا النقل، جغرافيا التجارة، جغرافيا الطاقة، جغرافيا السياحة، جغرافيا التسويق.

ب- الجغرافيا الاجتماعية: هناك من يدرج جغرافيا السكان + جغرافيا العمران (التوزيع السكاني)، بالإضافة إلى الجغرافيا السياسية ضمن ما يسمى بالجغرافيا الاجتماعية التي تعنى "بدراسة السلوك الاجتماعي في البيئة الجغرافية"، وبهذا تكون الجغرافيا السياسية فرع من فروع الجغرافيا الاجتماعية، ويعد هذا الفرع بدوره فرعاً من فروع الجغرافيا البشرية، ولهذا يقال أن "الجغرافيا السياسية فرعاً من فروع الجغرافيا البشرية".

1. المحور الأول: إطار مفاهيمي خاص بتحديد تعريف مفهوم الجغرافيا السياسية والمفاهيم المرتبطة بها

لكل علم من العلوم موضوعه ومناهجه ومفاهيمه الخاصة به، ولعلم الجغرافيا السياسية هو الآخر مجموعة من المفاهيم الخاصة به، ومن أهم وأبرز هذه المفاهيم ما يلي:

- مفهوم الجغرافيا السياسية (la politique géographique) (Geography,

- مفهوم الجيوبوليتيك، الجيوبوليتيكس (la Geopolitique-Geopolitics) (geopolitik)

- مفهوم الجيوستراتيجية (la geostrategie-geostrategic-the geostrategy)

أ- تعريف مفهوم الجغرافيا السياسية:

تعددت وتباينت تعاريف الجغرافيا السياسية تبعا لتعدد وتباين المداخل أو الزوايا التي ينطلق منها كل باحث في تحديده لمفهوم الجغرافيا السياسية، فهناك من التعاريف من ركزت في تعريفها لهذا المفهوم على التعريف بالمقومات الجغرافية للدولة، وهذا ما جعل دراسات الجغرافيا السياسية شبيهة بدراسات "الجغرافيا الإقليمية". واهتمت تعاريف أخرى في تحديدها لمفهوم الجغرافيا السياسية بالبحث في تحليل قيمة ومكانة الدولة السياسية من منظور جغرافي، مركزين في ذلك على أهمية العوامل الجغرافية الطبيعية والاقتصادية والسكانية من موارد طبيعية وإمكانيات اقتصادية وبشرية في تحديد قيمة ومكانة الدولة السياسية في الحياة الدولية.

وبناء على ما تقدم، تعرف الجغرافيا السياسية: "بأنها تحليل عناصر قوة وضعف الدول بهدف تقييم الوزن السياسي للدولة، وهذه العناصر تضم العناصر الطبيعية والاقتصادية والسكانية

البشرية" ،وبما أن الدول تختلف في هذه العناصر ،فإنها تتفاوت في قوتها من دولة إلى أخرى،ووفق هذا التعريف فإن الجغرافيا السياسية تدرس الدول بهدف حساب وقياس مقوماتها المادية الطبيعية والاقتصادية والبشرية ،بحيث أن لهذه المقومات ايجابيات وسلبيات،أي أن لها جوانب تعد عوامل قوة للدولة،ولها سلبيات تضعف من هذه القوة،وبهذا تصل الجغرافيا السياسية إلى قياس القوة الشاملة للدولة.

ومن ضمن التعاريف أيضا التي اعتمدت المدخل العسكري-الاستراتيجي لتحديد مفهوم الجغرافيا السياسية من خلال تركيز اهتمام هذه الأخيرة على دراسة مدى تأثير خصائص الموقع الجغرافي للدولة من الناحية الاستراتيجية والعسكرية في قدرة الدولة على الحركة والتأثير السياسي في بيئتها الخارجية، كتمتع الدولة بموقع جغرافي استراتيجي ذو إطلالة بحرية، أو تميزها بممرات برية استراتيجية، كل هذه العوامل تؤثر على قدراتها العسكرية، وعلى علاقاتها بدول جوارها، وعلى قدرتها على الحركة والتأثير في محيطها الخارجي إقليميا كان أو دوليا، وتؤثر أيضا على طبيعة وحدود الدور الذي تلعبه في هذا المحيط.

ويعرف "مودي" "Moudie" الجغرافيا السياسية بأنها: " تحليل للعلاقات بين البيئة والمجتمع"، ويعرفها "ألكسندر" "Alexinder" بأنها: " دراسة الأقاليم السياسية كظاهرة من ظواهر سطح الأرض".

رغم التعدد في تعريفات الجغرافيا السياسية التي أوردناها سابقا، غير أن هناك اتفاق بين باحثي هذا النوع من الدراسات حول إطار عام لمفهومها، والذي يشير إلى أن الجغرافيا السياسية هي فرع حديث من فروع الجغرافيا البشرية، يتناول دراسة الدول أو الأقاليم السياسية وما يرتبط بها من ظواهر سياسية في إطارها المكاني، وهي ذلك: " العلم الذي يختص بدراسة الأقاليم والوحدات السياسية، ويركز في هذه الدراسة على مقدار ما تسهم به العوامل الجغرافية ومعطياتها الطبيعية والبشرية في قيمة الدولة، وفي اتجاهات وأسلوب السلوك السياسي لها نظرا للدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية في تشكيل الكيان السياسي للدول"، أو

هي ذلك: " العلم الذي يهتم بدراسة جغرافية الدول أو الوحدات السياسية عبر التحليل الموضوعي لعلاقة وأثر خصائص الدولة الجغرافية على أحوالها وظروفها وتطوراتها".

ب- تعريف مفهوم "الجيوپوليتيك" أو "الجيوپوليتيكس":- **la Geopolitique**
:Geopolitics- geopolitik

الجيوپوليتيك كلمة مكونة من كلمتين اغريقيتين وهما: جيو "geo" وتعني الأرض، و"بوليتيك" "politics" وتعني سياسة الدولة. وتعتبر الجيوپوليتيك فرعاً من الجغرافيا السياسية، وهذا ما أكده "هاوسهوفر" عندما قال بأن: "الجيوپوليتيك هي وليدة الجغرافيا السياسية لأنها هي المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق تجعل منها مادة يستعين بها القائد السياسي".

ولقد استخدم مصطلح الجيوپوليتيك لأول مرة من طرف الباحث الجغرافي السويدي "رودولف كيلان" "Rudolph Kjellen" (1864-1922) في كتابه الذي نشر عام 1904 بعنوان "Stormakterna " "القوى العظمى" "Les Grandes Puissances" الذي عرفها بأنها "العلم الذي يدرس الدولة ككيان قائم في فضاء جغرافي". ولقد عرف هذا المفهوم تطوراً ملحوظاً خلال فترة الحرب العالمية الثانية، غير أنه بعد نهاية هذه الاخيرة، تدهورت مكانة هذا المفهوم نظراً للتوظيف السلبي له من طرف السياسيين الالمان، وهذا ما أثر سلباً على تطور علم الجيوپوليتيك وعلم الجغرافيا السياسية معاً.

وعرفها "فريديريك راتزل" "Friedrich Ratzel" بأنها: "العلم الذي يرى أو الذي يقر بأن الخصائص والشروط الجغرافية وخاصة المجال الجغرافي الواسع تلعب دوراً حاسماً في حياة الدول، كما أن الفرد والمجتمع الإنساني ككل تابعين للإقليم الذي يعيشون عليه، بحيث أن مصيرهم وقدرهم يحدده قانون الجغرافيا". وحسب "كارل هاوسهوفر" "Karl Haushofer" تعرف الجيوپوليتيك على أنها: "علم وطني جديد خاص بدراسة الدولة، وهو قائم على مبدأ الحتمية

المجالية لجميع العمليات السياسية التي تتأس على أسس واسعة للجغرافيا وخاصة الجغرافيا السياسية: "أي أن العمليات السياسية مردها وأساسها أسس جغرافية خاصة الجغرافيا السياسية" أما "جاك أونسال" Jacques Ancel "فيعرف الجيوبوليتيك على أنها قبل كل شيء هي "ملاحظة وتحليل العلاقات الإنسانية في علاقاتها مع الإقليم الذي توجد عليه، وتطورها عسكريا وسياسيا وتجاريا اعتمادا على متغيرات جغرافية".

ولقد قام "يفاس لا كوست" Yves Lacoste بتطوير هذا المفهوم، حيث عرفه بأنه: "دراسة مختلف أنماط التنافس بين القوى على الأراضي أو الأقاليم، بحيث تقاس القوة وفقا للإمكانيات الإقليمية الداخلية أو ما يحتويه الإقليم داخليا، والقدرة على استغلالها خارج هذا الإقليم على مسافات كبيرة على نحو متزايد"، أو هي تحليل التنافس بين السلطات السياسية (الدول) على الأقاليم الجغرافية". ويضيف "لاكوست" بأن مصطلح الجيوبوليتيك يستعمل لاستخدامات متعددة والتي تشير كلها إلى كل ما يتعلق بتنافس السلطات السياسية على النفوذ على الأراضي وعلى السكان الذين يقطنونها، بالإضافة إلى التنافس بين مختلف أنواع السلطة وليس فقط الدول، كالتنافس بين الحركات السياسية والمجموعات العسكرية غير الشرعية من أجل السيطرة على الأراضي كبيرة أو صغيرة الحجم". وبهذا فإن الجيوبوليتيك عنده مزيجا أو مركبا بين العلوم السياسية والجغرافيا. يعرف "بيار ماري قالو" Pierre marie Gallois الجيوبوليتيك بأنها: "دراسة العلاقات الموجودة بين سياسة قوة أو سلطة ما على المستوى الدولي والاطار الجغرافي الذي توجد فيه هذه السلطة". ويعرفها "داسمون بال" Desmond Ball بأنها: "العلاقة بين سياسة قوة أو سلطة ما ومحيطها الجغرافي".

وتعرف الجيوبوليتيك أيضا بأنها: "دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدول الخارجية"، وتعرف أيضا بأنها: "الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية أي التحليل الجغرافي للعلاقات الخارجية، وهذا هو المفهوم الواسع للجيوبوليتيك. وتعرف أيضا: "بأنها المطالب المكانية للدول لأنها تحاول حل جميع المشكلات

الخاصة بمجالها الأرضي". والجيوبوليتيك أيضا هي استعمال الأسس والمبادئ الجغرافية في لعبة القوة، أو هي علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية.

ويمكن تعريف مفهوم "الجيوبوليتيك" بشكل عام بأنها: "طريقة استخدام الدولة لموقعها الجغرافي الذي تحتله على صعيد دولي، أي استثمار الجغرافيا السياسية للدولة استثمارا ايجابيا يوضع من أجل أن تكون الدولة المعنية قوة إقليمية أو دولية بفضل موقعها الجغرافي، وبفضل ما تحتويه رقعته الجغرافية من مؤهلات طبيعية أو ديمغرافية سكانية أو اقتصادية أو أمنية، وهذا ما يجعل مصطلح "الجيوبوليتيك" مصطلحا ديناميكيا يشير إلى فعالية الدولة في استخدام موقعها الجغرافي لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الوطنية".

2. الفرق بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية:

رغم أن الفصل بين مفهوم الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية صعبا نظرا للتداخل الكبير بينهما لدرجة أن هناك من يستخدم مصطلح الجيوبوليتيك بمعنى الجغرافيا السياسية من أمثال الجغرافي الأمريكي "ويتيسلي" "Witissly" الذي استعمل لفظ الجيوبوليتيكس "Geopolitics" كاختصار للفظ الجغرافيا السياسية "Political Geography"، ولكن مع ذلك يمكن التفريق بينهما في النقاط التالية:

أ- الجيوبوليتيك تعبر عن المطالب المكانية للدول لأنها تحاول حل جميع مشاكل الدولة المتعلقة بمجالها الأرضي، في حين أن الجغرافيا السياسية تفحص ظروف مجالها الأرضي الحالي.

ب- يرى "لاديس كريستوف" "Ladis Kristof" بأن الفرق الوحيد بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك هو موضوع الاهتمام الذي يركز عليه الباحثون في كل فرع، فالجغرافيا السياسية موضوع اهتمامها المركزي هو الظواهر الجغرافية وتعطيتها تفسير سياسي، بينما تركز

الجيوپوليتيك على الظواهر السياسية، وتحاول أن تعطى تفسيرات جغرافية، أي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الجغرافية لهذه الظواهر السياسية.

ج- الجغرافيا السياسية علم يدرس الدولة من وجهة نظر المساحة، أما الجيوپوليتيك فيدرس المساحة من وجهة نظر الدولة.

د- تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الظروف المساحية للدولة، في حين أن الجيوپوليتيك تهتم بالبحث في المتطلبات المساحية للدولة من حيث تناسبها مع ظروفها الجغرافية أي أن الجيوپوليتيك هي وضع الجغرافيا في خدمة السياسة المساحية للدولة.

هـ- الجغرافيا السياسية هي ذلك العلم الذي يأخذ بعين الاعتبار دراسة الدولة من خلال تحليل بيئتها الجغرافية تحليلاً موضوعياً وصفيًا، أما الجيوپوليتيك فهو العلم الذي يختص بدراسة الوضع الطبيعي للدولة (الجغرافي) من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية.

و- تهتم الجغرافيا السياسية أثناء دراستها للدولة كوحدة للدراسة بالاجابة عن السؤال: "أين نحن الآن"، ولهذا فهي تقدم دراسة وصفية، أما الجيوپوليتيك فتهتم بالبحث في مستقبل هذه الوحدة "الدولة" لأنها تتعامل مع الدولة أثناء دراستها ككائن حي له طموح وأهداف يسعى إلى تحقيقها في محيطه الإقليمي والدولي، وهذا ما يجعل الجيوپوليتيك مهمة بالنسبة لصناع القرار والمخططين الاستراتيجيين في الدولة.

ج- تعريف مفهوم الجيوستراتيجية:

يتكون مفهوم الجيوستراتيجية من جزئين: "جيو" Geo وتعني الأرض، و"استراتيجية" Strategy وتعني فن القيادة والتخطيط الحربي. تعرف الاستراتيجية لغة بأنها "خطة أو سبيل عمل"، ويعرفها قاموس المورد بأنها: "علم أو فن الحرب، ووضع الخطط وإدارة العمليات العسكرية". والملاحظ أن معنى مفهوم الإستراتيجية في استعماله الضيق كان يقتصر على المجال الحربي العسكري، غير أنهمع بداية القرن العشرين انتقل من كونه مفهومًا يقتصر

معناه واستعماله الضيق في المجال العسكري إلى كونه مفهوماً أكثر شمولية يتسع لجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وبهذا شمل استخدام هذا المصطلح العديد من الميادين، فيقال استراتيجية سياسية، واستراتيجية اقتصادية، وأخرى دبلوماسية أو عسكرية، كما يوصف موقع جغرافي بأنه موقعاً استراتيجياً، ويوصف قرار سياسي أيضاً بكونه استراتيجياً وهكذا... الخ، ولهذا تعرف الاستراتيجية بمعناها الشامل بأنها: "فن تعبئة وتوجيه مصادر الأمة بما في ذلك القوات المسلحة من أجل تحقيق هدف سياسي".

كما يمكن تعريف الاستراتيجية بشكل عام بأنها: "التخطيط الواعي والعقلاني للمستقبل بناء على الإمكانيات والموارد المتاحة والظروف المحيطة بمجال استخدام هذه الإمكانيات، بالإضافة إلى الإمكانيات التي من المؤكد أن تتوفر مستقبلاً، وتحديد الخيارات المناسبة لكل سياسة والبدائل لكل موقف مستجد". ووفق هذا التعريف، يمكن اختصار معنى مفهوم الاستراتيجية في كونها: "عقلنة السلوك السياسي حاضراً ومستقبلاً".

وتعرف الإستراتيجية في مجال العلاقات الدولية بأنها "طريقة أو كيفية تعريف وتحديد الدولة مصالحها والتهديدات التي تستهدف هذه المصالح، ووسائل التعامل معها، وهذا ما يسمى بالاستراتيجية الكبرى "The great strategy"، وبهذا فإن الاستراتيجية الكبرى تشمل: - تحديد وتعريف دقيق لمجموع المصالح الوطنية في النسق الدولي، تحديد مجموع التهديدات الكامنة والمحتملة والقائمة التي يمكن أن تؤثر على المصالح الوطنية - الوسائل الواجب استعمالها لتحقيق المصالح، وتقوم على التوظيف المتكامل لعناصر القوة الصلبة والمرنة في العلاقات الدولية.

يعرف "أمين عارف" الجيوستراتيجية بأنها: "التحليل السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية". ووفق هذا التعريف، فإن الجيوستراتيجية تبحث في المركز الاستراتيجي

للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أو السلم، اعتمادا على تحليل عناصره الجغرافية: الموقع، الحجم، اتصال الموقع بالبحر، الحدود، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد والسكان.

يشير معنى الجيوستراتيجية أيضا إلى استخدام القدرة الجيوبوليتيكية للدولة على نطاق استراتيجي دولي، بمعنى استخدام كل ما يتضمنه الجيوبوليتيك استخداما استراتيجيا دوليا، أي استخدام كل طاقات ومؤهلات الدولة الجيوبوليتيكية، وتوظيفها توظيفا استراتيجيا يواجه عالميا الكيانات الدولية القوية التي نجحت في أن تتحول من قوى دولية إلى قوى عالمية. وهناك من يعرف الجيوستراتيجية بأنها: "تحديد الإستراتيجية بالاعتماد على المعطيات الجغرافية".

يقوم التحليل الجيوستراتيجي على مجموعة من العناصر:

أ- التحليل الجيوسياسي: وهو مجال يهتم بدراسة مدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على سياستها الداخلية والخارجية.

ب- التحليل الجيو-اقتصادي: يدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية، ومدى تفاعلها وآثارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية المباشرة وغير المباشرة، وأثرها على المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الإستراتيجية الاقتصادية.

ج- التحليل الجيو-عسكري: يركز على العلاقة بين الأرض كبيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى إبراز أثر طبوغرافية الأرض في تحقيق الأهداف العسكرية في المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية، كما تبرز أيضا أثر الطبيعة البشرية في بنية الاستراتيجية العسكرية الوطنية.

د- الجيو-معلوماتية: تحليل أثر المكان في عملية جمع ومعالجة وتحليل المعلومات في ظل الإعلام الآلي المحوسب.

المحور الثاني: مراحل تطور علم الجغرافيا السياسية:

مر تطور علم الجغرافيا السياسية بمجموعة من المراحل التاريخية:

1. المرحلة الأولى: اهتم خلالها مجموعة من الفلاسفة والمفكرين بالبحث في موضوع العلاقة بين الظروف الطبيعية (العوامل الجغرافية) والدولة، وأثر عناصر البيئة الطبيعية في صنع شخصية الإنسان وتوجيه سلوكه، ومن أشهر هؤلاء الذين كانت لهم إسهامات في التأسيس لعلم الجغرافيا السياسية في العصرين اليوناني والروماني: الفيلسوف اليوناني "أرسطو" "Aristotls" 322-383 ق.م الذي يعد أقدم فيلسوف كتب في الجغرافيا السياسية من خلال فلسفته السياسية عن "دولة المدينة"، حيث ربط بين العامل السكاني وطبيعة الظروف الطبيعية للمنطقة التي توجد فيها دولة المدينة، ومدى قوة أو ضعف الدولة باعتبار أن لهذين العاملين دورا في تحديد قوة أو ضعف الدولة.

أما في العصر الروماني، فقد ساهم عالم الجغرافيا "استرابون" "Strabo" الذي عاش بين 63 ق.م و24م هو الآخر من خلال كتابه المعنون ب"الجغرافيا" "Geography" في إثراء أفكار الجغرافيا السياسية من خلال دراسته لأسباب نجاح الإمبراطورية الرومانية التي اعتبر كبر حجمها من أهم أسباب نجاحها.

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ودخول أوروبا العصور الوسطى، شهد البحث في موضوع علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية تراجعاً على غرار التراجع والتدهور الذي عرفته باقي المجالات البحثية الأخرى.

ولقد تزامن هذا التدهور والتراجع الذي شهده العالم المسيحي مع ظهور تقدم في العالم الإسلامي في مختلف المجالات من بينها مجال الدراسات الجغرافية التي أحرزت تقدماً مشهوداً بفضل مجموعة من الدارسين والباحثين الجغرافيين العرب أشهرهم "عبد الرحمان ابن خلدون" الذي كان له إسهام كبير في موضوع الجغرافيا السياسية من خلال كتابه "المقدمة"

الذي تضمن أفكارا قيمة عن ما يسمى بـ"دورة حياة الدول (الأمم والحضارات)، كما تضمن أيضا أفكارا عن علاقة الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها، إذ رأى بأن حياة الإنسان تتأثر بعاملين اثنين: عامل طبيعة البيئة الطبيعية المحيطة به، ويتعلق العامل الثاني بخبراته الثقافية والتاريخية.

2. المرحلة الثانية: تطور الجغرافيا السياسية في عصر النهضة

لقد عاد الاهتمام بدراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته في مجال الجغرافيا السياسية من قبل مجموعة من الباحثين الأوروبيين مع مطلع القرن السادس عشرة، واستمر الاهتمام بهذا النوع من الدراسات طيلة ما يسمى بعصر النهضة، ومن أشهر المساهمين في إثراء أفكار الجغرافيا السياسية خلال هذا العصر "جون بودان" Jean Bodin "1530-1569"، و"شارل بارون دي مونتيسكيو" Charles Baron de Montesquieu، حيث رأى "بودان" بأن الملامح القومية للدولة تتحدد تبعا لمناخها وطبوغرافيتها باعتبار أن عوامل البيئة الطبيعية من مناخ وطبوغرافيا تؤثر في طبيعة الإنسان ومزاجه ومهاراته ورغباته، بالإضافة إلى التأثير في نشاط السكان وطبيعة النظام السياسي القائم، ونظرا لاختلاف الدول في ظروف بيئتها الطبيعية، فهي تختلف في ملامحها وخصائصها القومية.

أما "مونتسكيو" فقد أكد هو الآخر فكرة تأثير طبيعة البيئة الطبيعية على سلوك الإنسان السياسي خاصة، حيث رأى بأن طبيعة المناخ وطبيعة الموقع الجغرافي يؤثران في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة، وعلى هذا الأساس، صاغ فكرته القائلة بأن الديمقراطية والحرية تزدادان وتتحققان كلما زاد البعد عن خط الاستواء، ووجته في ذلك هي أن سكان مناطق المناخ الحار يفضلون الحكم المطلق (العبودية)، في حين يفضل سكان المناطق الباردة الديمقراطية والحرية، وعلى هذا الأساس، فإن أوروبا تعد قارة حرة نظرا لموقعها، في حين أن باقي القارات الأخرى (آسيا وأمريكا وإفريقيا) قارات سادها الحكم المطلق.

وفي النصف الأول من القرن 19 عشرة، ظهرت إلى الوجود أفكار الجغرافي الألماني "كارل ريتز" **Karl Ritter** " 1859-1779 حول الدورة الحياتية للحضارات التي رأى بأنها تولد ثم تنمو ثم تموت.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشرة، بدأ التأسيس العلمي الأكاديمي لعلم الجغرافيا السياسية على اثر ظهور كتابات وإسهامات كلا من "هيربرت سبنسر" **Herbert Spenser** "1820-1903، و"فريدريك راتزل" **Freidrich Ratzel** " 1844-1904، ولقد تأثر هاذين العالمين (عالم الاجتماع البريطاني "سبنسر" وأبو الجغرافيا السياسية "راتزل" بأفكار "تشارلز داروين" **Darwin** في العلوم البيولوجية التي ظهرت عام 1859 حول نظرية الاختيار الطبيعي والبقاء للأفضل"، ولقد كان لهذه النظرية تأثير كبير على تطور علم الجغرافيا السياسية من خلال محاولة هؤلاء العلماء تطبيق هذه النظرية على المجتمعات البشرية باعتبار أن هذه الأخيرة تشبه في حياتها حياة الكائنات الحية.

ويظهر تأثير نظرية داروين على تطور علم الجغرافيا السياسية من خلال الأفكار التي قدمها "راتزل" في مجال الجغرافيا السياسية مستفيدا من أفكار داروين الطبيعية.

3. المرحلة الثالثة: تطور الجغرافيا السياسية مع مطلع القرن العشرين

شهدت هذه الفترة ميلاد أفكار أهم مؤسسي علم الجغرافيا السياسية العالم السويدي "رودولف كيلين" **Rudolf Kjellen** " 1864-1922 متأثرا بأفكار "راتزل" حول اعتبار الدولة كائن حي، غير أنه أضاف بأن الدولة كائن حي عاقل، يسعى في المرحلة النهائية لتطوره إلى بلوغ القوة، والدولة حسب "كيلين" في سعيها إلى اكتساب القوة، تتوسع أو تتمدد مساحيا، وأثناء هذه العملية توظف كل ما لديها من تقنيات حضارية، وأن الدول كيانات متنافسة في صراع دائم على الحصول على القوة والسيادة التي تريد من ورائها الحصول على حدود طبيعية جيدة

خارجياً، ووحدة متجانسة داخلياً، وحسب "كيلين" فإن لجميع الدول غريزة حب البقاء والحفاظ على الذات ثم الانتشار والتوسع".

4. المرحلة الرابعة: تطور الجغرافيا السياسية بين الحربين العالميتين

خلال هذه الحقبة تأسس فرع جديد للجغرافيا السياسية أطلق عليه "الجيوبوليتيك"، وترجع أسباب ظهور هذا الفرع الجديد إلى زيادة اهتمام الجغرافيين السياسيين بدراسة القوة السياسية الدولية والقومية (أي القوة السياسية التي تسمح بتحقيق السيادة والهيمنة الدولية بالنسبة للقوى الكبرى، أو القوة القومية التي تتعلق بمتطلبات التوسع المساحي للدول)، ولقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع في ظل سياق دولي تسوده المنافسة الامبريالية على التوسع المساحي على مستوى العالم كله، ومن أبرز الباحثين في هذا المجال "ماكندر"، "سبيكمان"، "فيرغريف"... إلخ، ولقد أدى هذا التركيز الكبير من جانب الباحثين في الجغرافيا السياسية على دراسة القوة السياسية للدول إلى ميلاد جغرافيا سياسية ألمانية أطلق عليها: "الجيوبوليتيك" **Geopolitik**، كما ساهم بشكل كبير اقتران وتسخير الجغرافيا السياسية لخدمة أغراض وأهداف السياسات النازية الألمانية التوسعية في التأسيس للجيوبوليتيك. ولقد شاع استخدام هذا المفهوم، وتطور هذا الفرع عقب إنشاء معهد "الجيوبوليتيك" في ألمانيا سنة 1924، وعني هذا العلم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدول الخارجية خاصة.

لقد أضحى مفهوم الجيوبوليتيك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يعبر عن التوظيف السلبي للجغرافيا السياسية، وهذا ما أثر سلبا على تطور علم الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك معاً، وتدهور اهتمام الدارسين بالبحث في علم الجغرافيا السياسية، غير أن هذا التدهور لم يستمر طويلاً بعد ظهور كتابات وأبحاث كلا من "ويتسلي" و"هارتسهون" اللذان أعادا تعريف مجال الجغرافيا السياسية لتمييزها عن الجيوبوليتيك، حيث وعلى خلاف الجغرافيين الألمان الذين ركزوا على اعتبار الدولة كائن حي، اعتبر كل من "ويتسلي" و"هارتسهون" الدولة مساحة فريدة، وعلى الجغرافيين السياسيين الاهتمام بدراسة الدولة من خلال محتواها البيئي أي دراسة

المجموعات السياسية "الدول" من جانب المنطقة الجغرافية، أي دراسة الظروف الأرضية "Conditions Territorial" حتى لا يخرج هذا العلم عن مجاله، وهكذا عاد الاهتمام بهذا العلم في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دخل هذا العلم جامعاتها ومدارسها، ولهذا كان للدارسين الأمريكيين الفضل الكبير في التطور المنهجي لهذا العلم عقب الحرب العالمية الثانية. ومع منتصف السبعينات، تطورت الجغرافيا السياسية بإدخال الثورة الكمية عليها.

وفي منتصف التسعينات، ظهر مفهوم جديد للجيوبوليتيك وهو "الحدود الشفافة" التي يقصد بها هيمنة القوى الكبرى (الو.م.أ) الاقتصادية والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة، أو كما سماه "تايلور" أشهر باحثي الجغرافيا السياسية في العقد الأخيرين بـ "جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية"، ووفق هذا المفهوم، أصبح العالم كله مجالا حيويا للولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا حلت الأفكار الجيوبوليتيكية الجديدة محل النظريات التقليدية التي تؤمن بالنمو العضوي للدولة.

3. المحور الثالث: مناهج البحث في علم الجغرافيا السياسية

حدد ريتشارد هارتسهورن "R.Hartshorn" أربعة مناهج في علم الجغرافيا السياسية يعتمد عليها هذا الأخير في تحليل ودراسة المواضيع والظواهر التي يتناولها، ولقد أضاف "جونز" "S.Jones" إلى هذه المناهج نظرية أخرى لدراسة الدولة دراسة جغرافية- سياسية، أطلق عليها: نظرية "الحقل الموحد" أو منهج "جونز"، وهناك من أضاف منهاجا آخر "المنهج الإقليمي". ومن أهم المناهج التي ذكرها "هارتسهورن" ما يلي:

أ. المنهج الوظيفي:

يعود إيجاد هذا المنهج "The Functional Approach" إلى الباحث "هارشون" "Hartshones"، ولقد عمل على تطويره كل من "دوكلاس" و"جاكسون"، ويهدف هذا

المنهج إلى دراسة وتحليل الوظائف التي تقوم بها الدولة في بيئتها الداخلية والخارجية بمنظور جغرافي، أي دراسة تأثير جغرافيتها (الطبيعية والسكانية والاقتصادية والثقافية) في الوظائف المنوطة بها داخليا وخارجيا، ولا يكتفي هذا المنهج بدراسة تأثير العوامل الجغرافية في وظائف الدولة فقط لكون هذه الأخيرة أرقى وأعلى تنظيم سياسي، وإنما يتعدى لدراسة تأثير العوامل الجغرافية في وظائف الأقاليم التي تتكون منها الدولة باعتبارها تنظيم سياسي أو إقليم سياسي يتكون من مجموعة من الأقاليم أو الوحدات السياسية والإدارية الصغيرة أو الحكومات المحلية التابعة والخاضعة لسلطة الوحدة الكبرى (الدولة) والتي تؤدي هي الأخرى مجموعة من الوظائف الموكلة إليها والمرتبطة رأسيا بالحكومة المركزية.

يركز هذا المنهج أثناء دراسته لأثر العوامل الجغرافية (الطبيعية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية والثقافية) على أداء الدولة لوظائفها داخليا وخارجيا على: دراسة أو تحديد أو تمييز العوامل الجغرافية التي تعتبر عوامل قوة للدولة، وبذلك تكون عناصر جذب وقوة لها، وتمكنها من أدائها لوظائفها، والعوامل الجغرافية التي تشكل عناصر ضعف لها، وتكون بذلك عناصر طرد وتفكك لها، وتعيق قدرتها على أداء وظائفها، وممارستها لمختلف أوجه نشاطها السياسي في الداخل والخارج.

ولعل من أهم وأبرز الوظائف الموكلة إلى الدولة القيام بها في بيئتها الداخلية والخارجية: تحقيق الاندماج والوحدة والتماسك الداخلي (تحقيق وحماية الوحدة الوطنية)، تحقيق وحماية الأمن الوطني، وتحقيق التنمية الداخلية، حماية الحدود الإقليمية للدولة البرية والبحرية والجوية، تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية الخارجية... الخ.

من أهم العوامل الجغرافية التي تؤثر في وظائف الدولة على المستوى الداخلي خاصة، والتي يجب على الباحث مراعاتها أثناء اعتماده المنهج الوظيفي في دراسة الجغرافيا السياسية لأي وحدة أو إقليم سياسي، ما يلي:

1. دراسة خصائص الموقع الجغرافي للدولة (الجغرافيا الطبيعية) وأثره في أدائها لوظيفة تحقيق الاندماج والوحدة الوطنية الداخلية، لأن شكل الجسم الطبيعي للدولة من حيث ترابطه أو تجزئه طبيعياً يؤثر في أداء الدولة لوظيفة تحقيق التماسك الداخلي بين أجزائها، كما أنه يحدد طبيعة الوظائف التي يجب على الدولة القيام بها كأولويات، بحيث كلما كان الشكل الطبيعي لجسم الدولة عبارة عن أجزاء غير مرتبطة طبيعياً (جغرافياً) بسبب وجود معوقات طبيعية كالحواجز الطبيعية الجبلية أو المناخ القاسي أو الطبيعة الصحراوية، أو وجود جزر أو شبه جزر، زادت صعوبات الدولة أمام أدائها لوظيفة تحقيق التماسك والوحدة الداخلية بين أجزائها، وفي الوقت نفسه، يفرض عليها تطوير وظائف أخرى كتطوير النقل، وتشجيع حركة اتصال وانتقال الأفراد والأموال والسلع، وتوفير الخدمات العمومية، والاهتمام بالتنمية المحلية الداخلية لهذه الأجزاء أو الأقاليم.

2. دراسة أثر الجغرافية السكانية وكل ما يتعلق بها في وظائف الدولة سواء تأثير طبيعة التركيبة المجتمعية ونمط التوزيع السكاني، أو دراسة تأثير الجغرافيا الاجتماعية التي تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية في أوساط السكان، والتوزيع العادل للثروة وحصص برامج التنمية المحلية بين مختلف أقاليم الدولة، لأن وجود عناصر سكانية متنوعة من حيث الأعراق، والأديان والمذاهب والثقافات (القوميات)، بالإضافة إلى التوزيع السكاني لهذه العناصر كتواجدها في مناطق حدودية، أو في أقاليم منفصلة جغرافياً عن الإقليم المركزي للدولة، ناهيك عن عامل الاستفادة غير العادلة من مصادر الثروة وفرص التنمية المحلية الداخلية، كل هذا من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة في وظائف الدولة من حيث طبيعتها وأولوياتها.

3. أما على مستوى تأثير العوامل الجغرافية في وظائف الدولة الخارجية، فإن المنهج الوظيفي يهتم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية المتعلقة ب"المكان" (إقليم الدولة) في طبيعة علاقات الدولة السياسية، وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية وحتى الثقافية، وكذا دراسة تأثير هذه العوامل في تحديد انتماءات وعضوية الدولة في التكتلات الإقليمية والدولية سياسية كانت أو

اقتصادية، فضلا عن دراسة تأثير العوامل البيئية الجغرافية في تحديد ارتباطات الدولة الدفاعية والهجومية. كما يهتم مستخدم هذا المنهج أيضا بدراسة الحدود السياسية للدولة وكل ما يتعلق بها من مشكلات، وما تفرضه من تحديات أثناء رسم الدولة سياستها الداخلية والخارجية.

ب. المنهج التاريخي:

يعتمد باحث الجغرافيا السياسية على المنهج التاريخي عندما يهدف إلى تحليل وفهم أحداث ومشكلات أو قضايا آنية من خلال البحث في ماضيها، ولهذا غالبا ما يتم استخدام هذا المنهج عند البحث في كيفية نشأة دولة ما، والتعرف على مراحل تطورها خاصة كل ما يتعلق بحدودها السياسية وبسط نفوذها وسيادتها على مجالها الإقليمي.

ويركز هذا المنهج أثناء الدراسة على عنصر "الزمن" كبعد أساسي أثناء التحليل من خلال استعراض العلاقة بين الدولة والأرض أو بين البيئة والمجتمع على مر الزمن، وتتبع التغيرات التي طرأت عليها خلال مختلف الفترات والمراحل. وغالبا ما يستعين الباحث في هذا المنهج برسم مجموعة من الخرائط التي تساعد على توضيح مراحل نمو الدولة في نطاقها الإقليمي. وتعد دراسة "Whittlesey" و"ايتلساي" حول نشأة ونمو وتطور الدولة الفرنسية عبر التاريخ من أهم الدراسات التي اعتمدت المنهج التاريخي في دراسات الجغرافيا السياسية من خلال اهتمامه وتركيزه على توضيح العلاقة بين نمو الدولة الفرنسية وعوامل البيئة الطبيعية لإقليمها الجغرافي.

ج. المنهج التحليلي: (منهج تحليل عوامل قوة الدولة)

يهتم هذا المنهج بدراسة عوامل قوة الدولة "الجغرافية"، وبعبارة أخرى البحث في العوامل الجغرافية التي تؤثر في قوة الدولة، بحيث تعد إما عوامل قوة لها أو عوامل ضعف، بالإضافة إلى دراسة أثر هذه العوامل في سياسة الدولة الداخلية والخارجية، ودراسة أثرها في

قوتها ومكانتها السياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولهذا يقدم هذا المنهج دراسة تحليلية لجغرافية الدولة طبيعياً وبشرياً واقتصادياً، ولقد أدى استعماله إلى ظهور فرع الجيوبوليتيك، ويعتبر "كوهن" "Cohen" على رأس الباحثين الذين عملوا على تطوير هذا المنهج.

يعتمد المنهج التحليلي في دراسته لعوامل قوة الدولة "الجغرافية" على دراسة العناصر التالية:

1- دراسة المقومات الطبيعية لقوة الدولة (الجغرافيا الطبيعية): ويقصد به دراسة البيئة أو الجغرافيا الطبيعية للدولة بمنظور الجغرافيا السياسية، لأن دراسة الجغرافيا الطبيعية للدولة، وإبراز أثرها في قوة أو ضعف الدولة يعد مدخلا مهما في التحليل الجغرافي السياسي، وتعتبر دراسة الموقع الجغرافي والتعرف على خصائصه حبر الزاوية فيه، وبناء على هذا، فإن دراسة المقومات الطبيعية لقوة الدولة تتضمن ما يلي:

1. دراسة الموقع الجغرافي:

يشير مفهوم أرض أو إقليم الدولة إلى الحيز أو الامتداد المساحي للدولة + الملامح أو المميزات والخصائص الطبيعية التي تميز هذا الامتداد الجغرافي للمساحة، وتتضمن هذه الملامح: موقع وشكل الدولة وحجمها + المناخ + شكل سطح الأرض (التضاريس) + النبات الطبيعي + الموارد الطبيعية سواء تعلق الأمر بالموارد المائية أو الموارد الزراعية أو الموارد المعدنية والطاقوية، لأن هذه العناصر جميعاً تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان.

وتكمن أهمية دراسة الموقع الجغرافي لأي دولة في إبراز القيمة الفعلية لهذا الموقع لأهميته في تحديد شخصية الدولة وتوجيه سياستها الخارجية باتجاهات معينة، بالإضافة إلى دوره في تحديد مصالحها الحيوية وتحديد دورها في الوسط الدولي، كما يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويؤثر أيضاً في قوتها، إذ يعتبر بالنسبة

لبعض الدول بمثابة المورد الوحيد لبقائها، في حين يكون في بعض حالات دول أخرى نقمة عليها خاصة إذا كانت هذه الأخيرة دول حبيسة أو حاجزة بين دول متصارعة، أو تملك حدودا برية مع دول أخرى تعرف نوعا من الاستقرار واللامن، مع الإشارة إلى أن القيمة السياسية والإستراتيجية للموقع متغيرة وليست ثابتة بثبوته، ولهذا تختص الجغرافيا السياسية بدراسة هذا الثبوت والتغير ومتابعته.

تقسم دراسة المواقع الجغرافية للدول إلى ما يلي:

- دراسة الموقع الفلكي

- دراسة الموقع بالنسبة للماء واليابسة

- دراسة الموقع النسبي أو الموقع بالنسبة للجيران

- أهمية الموقع الإستراتيجية.

أ- دراسة الموقع الفلكي: تكمن أهمية دراسة موقع الوحدة السياسية (الدولة) الجغرافي فلكيا وفق خطوط الطول ودوائر العرض في تمكين الباحث من تحديد الخصائص المناخية لها، لأن تحديد الموقع بالنسبة لدوائر العرض يقود إلى تحديد المناخ السائد في الدولة، والذي يؤثر بطريقة غير مباشرة على قوة الدولة من خلال تأثيره على اقتصادها خاصة ما تعلق بمواردها ونشاطها الزراعي، وهذا ما يؤثر بدوره على وضعها أو مكانتها السياسية ومركزها الدولي.

والمعلوم أن الكرة الأرضية مقسمة إلى 180 دائرة عرض، تقع 90 دائرة منها في نصف الكرة الشمالي، و90 منها في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، وتؤثر هذه الدوائر في طبيعة المناخ السائد في الدولة، حيث كلما تنوعت دوائر العرض نتيجة الامتداد واتساع الموقع الجغرافي للدولة، تنوعت الخصائص المناخية للإقليم أو الوحدة السياسية، وهذا ما يؤدي إلى التنوع في

النشاط الزراعي وبالتالي التنوع في النشاط الاقتصادي. في حين يؤثر الامتداد العرضي المحدود إلى وجود تنوع محدود في الخصائص المناخية للإقليم، وهذا ما يؤدي إلى تنوع محدود في النشاط الزراعي وبالتالي تنوع محدود في النشاط الاقتصادي الزراعي، وهذا ما قد يشكل نقاط ضعف للدولة (مثل طبيعة مناخ الدول الإفريقية الجاف وأثره على اقتصاد الدول وما تبعه من مشاكل التخلف والهجرة والفقير).

وبقدر ما كان التنوع في دوائر العرض عامل إيجابي في قوة الدولة من الناحية الاقتصادية، فإنه عامل ضعف من الناحية السياسية لأن هذا التنوع في الخصائص المناخية قد يؤدي إلى خلق شخصيات جغرافية متميزة عن بعضها البعض، وهذا ما يؤثر على الوحدة البشرية داخل الدولة، في حين أن التماثل في دوائر العرض أو الامتداد المحدود قد يؤدي إلى انسجام إثنوغرافي كبير بحكم التشابه والتماثل المناخي، وهذا ما يسهل بناء شخصية جغرافية موحدة للدولة، ويحقق وحدة بشرية داخلها.

أما موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول فليس له تأثير كبير على الخصائص المناخية للدولة وبالتالي على قوتها أو ضعفها لأنه يشير فقط إلى الاتساع المكاني للدولة وانعكاساته على حساب الزمن (الكرة الأرضية مقسمة إلى 360 خط طول: 180 خط طول في الشرق، وأخرى في الغرب)، تقع القوى العظمى في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وهي تمتد من المناطق الدافئة حتى الجهات المعتدلة الباردة (أي الجهات المدارية).

ب- دراسة الموقع الجغرافي بالنسبة للماء أو اليابسة (الموقع البحري أو الموقع القاري): تنقسم الدول تبعاً لطبيعة مواقعها الجغرافية بالنسبة للماء أو اليابسة إلى دول حبيسة أو دول قارية مغلقة أي أن حدودها برية تماماً أو تغلب على حدودها الصفة البرية (الجزائر)، ودول بحرية إما لها حدودا بحرية تماماً كاليابان والجزر البريطانية، وإما دولا تغلب على حدودها الصفة البحرية .

وتكمن أهمية دراسة موقع الدولة بالنسبة للبحر واليابس في تحديد طبيعة العلاقات التي تربط الدولة مع باقي الدول الأخرى خصوصا فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والتجاري (تصدير واستيراد الموارد) وكذا الاتصال بالعالم الخارجي.

وبناء على موقع الدولة من البحر واليابس، يمكن التمييز بين الدول التالية:

1. الدول البحرية: وهي الدول التي لها إطلالات وواجهات بحرية تمكنها من الاتصال بغيرها من الدول بسهولة، وتزيد من فاعلية نشاطها الاقتصادي والتجاري، وقد تمكنها هذه الواجهات البحرية إذا كانت إستراتيجية من ممارسة تأثير سياسي في المجالين الإقليمي والدولي. وتتباين الدول البحرية فيما بينها بسبب: طول أو قصر حدودها الساحلية، أهمية البحر أو البحار المطلة عليها وطبيعتها إذا كانت بحارا مفتوحة أو مغلقة وداخلية، ومدى صلاحية هذه الواجهات البحرية لإقامة الموانئ والملاحة البحرية (الدولية خاصة).

2. الدول القارية: وهي الدول التي ليست لها إطلالات بحرية على الإطلاق، وهي تتعت بالدول "الحيبيسة" أو الدول "الداخلية" التي تجد صعوبات جمة في ممارسة نشاطها الاقتصادي والتجاري (عملياتي التصدير والاستيراد)، مما يجعلها في علاقاتها السياسية رهينة أو تابعة للدول المجاورة لها التي تملك واجهات بحرية.

ونظرا للطبيعة القارية لموقع الدولة "الحيبيسة" أو "المغلقة"، فهي تضطر إلى الدخول في اتفاقيات مع الدول المجاورة لها تتعلق بمرور تجارتها عبر أراضيها، كما تعقد أيضا اتفاقيات مع الدول ذات الواجهات البحرية تنظم من خلالها: عمليات تصدير صادراتها، واستيراد وارداتها، وكل ما يتعلق بالضرائب والتعريفات الجمركية، وعمليات الشحن والتفريغ والنقل.

ج- موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة: الدولة التي تقع إلى جانب دولة بحرية أحسن حالا من الدولة التي تجاور دولة قارية، والدولة التي تملك حدودا برية طويلة مع عدد كبير من

الدول يكون أمنها القومي مكشوفاً أكثر، وعرضة للتهديدات من أمن دولة تجاور عدداً قليلاً من الدول. كما أن موقع الدولة جغرافياً في منطقة توتر إقليمي أو دولي يجعلها أيضاً أكثر عرضة للمشكلات الإقليمية والدولية خاصة إذا كان موقعها في أو بين مراكز نفوذ قوى إقليمية ودولية عالمية.

ويمكن القول على العموم، أن الدول المتجاورة يتأثر بعضها ببعض في أحجامها وعدد سكانها، وبدرجة قوتها أو ضعفها، وهذا ما ينعكس على علاقاتهم وسياساتهم الخارجية البينية.

د. أهمية الموقع الإستراتيجية: يمنح الموقع الجغرافي للدولة مجموعة من الامتيازات والميزات النسبية سياسية واقتصادية، إقليمية ودولية إذا كان يتمتع بأهمية إستراتيجية، غير أنه بالمقابل، يجعلها أكثر عرضة لأطماع الدول الكبرى.

2. دراسة شكل الدولة:

يؤثر شكل الدولة "جغرافياً" في نمط تنظيمها السياسي والإداري الداخلي، ويؤثر أيضاً في قدرتها على حماية وحدتها الإقليمية وصيانة أمنها الوطني من عوامل التهديد الداخلية والخارجية لأنه يؤثر في درجة تكامل وتلاحم أجزائها.

وإن دول العالم تختلف في أشكالها "جغرافياً"، وهي تتراوح بين :

1. الشكل المندمج (المنتظم): الذي يتسم بتماسك أجزاء الدولة إقليمياً وعدم انفصالها عن بعضها البعض بحواجز أو فواصل أو مناطق طبيعية بحرية أو برية، وهذا ما يسهل على الدولة المحافظة على وحدتها واستقلالها.

2. الشكل المستطيل: وتكون فيه حدود الدولة طويلة، وهذا ما يجعل أمنها الوطني أكثر عرضة للتهديد بسبب صعوبة مراقبتها والدفاع عنها، ناهيك عن صعوبة الاتصال بين

عاصمتها وبقية أجزاء الدولة خاصة إذا طالت المسافة بين العاصمة وأطرافها، وهذا ما يجعل السلطة غير قادرة على السيطرة على إقليمها، ويزيد الأمر خطورة من الناحية الأمنية إذا صاحب هذا الشكل تباين حضاري واختلاف سياسي بين أجزاء الدولة، مما قد يؤدي إلى ظهور نزعات انفصالية، ومن بين الدول التي تمثل هذا الشكل: إيطاليا، النرويج، شيلي، الأرجنتين، الفيتنام، تشيكوسلوفاكيا سابقا.

3. الشكل المجزأ: وهي الدول التي تكون أقاليمها الجغرافية مجزأة طبيعيا إما بحريا أو برياً، تكون التجزئة البحرية بسبب وجود فواصل طبيعية كالبهار مثل بحر مرمرة الذي يفصل تركيا إلى جزء آسيوي وآخر أوروبي، أو وجود مجموعة من الجزر المنتشرة على طول حدود الدولة والتابعة لها إقليمياً وسياسياً. أما التجزئة البرية فتتمثل في وجود أراضي دول أخرى تفصل بين أجزاء الدولة الواحدة، وهذا كله يضعف من وحدة الدولة الوطنية، ويؤثر في ممارستها لسلطتها وسيادتها على جميع أقاليمها الجغرافية.

ج.دراسة مساحة الدولة: تعتبر مساحة الدولة من بين العناصر المهمة التي كانت تقاس على أساسها قوة الدول، وفي هذا السياق، يقول "راتزل": "إن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الحيز "Space" الذي تشغله لأن المساحة تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي(الدولة) الذي يعتبر الحجر الأساس في التفكير والتحليل الجيوبوليتيكي، بالإضافة إلى أن " المساحة" تحدد أيضاً إمكانات الدولة المادية. ولقد وردت تصنيفات متعددة للدول اعتماداً على معيار الحجم أو المساحة، من أهمها: تصنيف "دبليه" وتصنيف "فالكنبرك" اللذان صنفا الدول إلى: دول عملاقة، دول كبرى، دول متوسطة، دول صغيرة، دول صغيرة جداً، بحيث حددا لكل صنف من هذه الدول حجم معين أو مساحة بالميل.

د.دراسة العناصر الطبوغرافية والفيزيوغرافية للدولة: تشمل دراسة العناصر الطبوغرافية للدولة دراسة مظاهر سطحها أي " تضاريسها"، والتي تتمثل بدورها في: الجبال والهضاب

والسهول والوديان والأنهار، دراسة العناصر الفيزيوجرافية فهي تشمل دراسة" الجغرافيا الحيوية" والتي تتمثل أيضا في دراسة: المناخ ودراسة الموارد النباتية، ودراسة الموارد المائية. وإن كلا من العناصر الطبوغرافية والفيزيوجرافية تساهم جميعها في تحديد الشخصية الجيوسياسية للدولة، كما أنها تلعب دورا في تحديد قوة وقيمة الدولة خاصة من الناحية الإقتصادية.

2. دراسة المقومات البشرية لقوة الدولة (الجغرافيا السكانية): قد تكون المقومات أو العوامل البشرية (السكانية) عوامل قوة للدولة، كما قد تكون عوامل ضعف لها، ودراسة هذه العوامل، تتخصص الجغرافيا السكانية في دراسة السكان كما ونوعا، مع تبيان أثر هذه الأخيرة في قوة أو ضعف الدولة داخليا وخارجيا، وتشمل الدراسة الكمية للسكان دراسة السكان من حيث: العدد، النمو أو الزيادة السكانية، الكثافة السكانية، التوزيع السكاني، الفئات العمرية، الفئات الجنسية (إناث، ذكور)، نسبة الأمية... إلخ. أما الدراسة النوعية للسكان، فتتضمن دراسة السكان من حيث: التركيب القومي أو الاثنوغرافي والذي يشمل دراسة الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية للسكان، فضلا عن دراسة السكان من حيث طبيعة نشاطاتهم الاقتصادية التي يمارسونها، مع الإشارة إلى أن دراسة هذه العناصر تكون مصحوبة بإبراز أثر هذه المتغيرات جميعها في قوة أو ضعف الدولة، وإبراز أثرها أيضا في سياستها الداخلية والخارجية.

3. دراسة المقومات الاقتصادية لقوة الدولة (الجغرافيا الاقتصادية): تتعرض الجغرافيا السياسية الاقتصادية لدراسة المقومات أو العوامل أو الإمكانيات الاقتصادية للدولة، وتشمل هذه الأخيرة كل ما تملكه الدولة من موارد أو ما يمكنها الحصول عليه سواء كانت موارد طبيعية زراعية، معدنية أو طاقوية أو موارد بشرية، فضلا عن ما يمكن أن تنتجه الدولة اقتصاديا من صناعات، وتطور تكنولوجي... إلخ، لأن المقدرة الصناعية للدولة تعد أحد أهم العوامل المؤثرة في قوتها السياسية والاقتصادية، كما أن طبيعة اقتصاد الدولة، ودرجة تطوره

أو تخلفه يؤثر بدوره في علاقاتها الخارجية، وفي درجة قوتها أو ضعفها. وتدرس الجغرافية الاقتصادية أيضا: الناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية بالدراسة، صادرات وواردات الدولة، فجوة الموارد، دراسة ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، ودراسة ميزان السلع والخدمات والدخل.

د. المنهج المورفولوجي:

يركز الباحث أثناء استخدامه لهذا المنهج لدراسة الدولة "الوحدات السياسية" أو إحدى مشكلاتها في ضوء تأثير العوامل الجغرافية على دراسة العناصر التالية:

. دراسة أثر العوامل الجغرافية في تحديد نمط التنظيم السياسي والإداري للدولة داخليا.

. دراسة أثر ودور العوامل الجغرافية في تحديد انتماءات الدولة للتكتلات الإقليمية والعالمية اقتصادية كانت أو سياسية أو عسكرية.

. دراسة الخصائص المورفولوجية للدولة من حيث شكلها وموقعها وحدودها السياسية، ودراسة قلب الدولة وعاصمتها، ومراكز الثقل السكانية والاقتصادية فيها في ضوء العوامل الجغرافية، بالإضافة إلى دراسة مشكلات السكان ومشكلات التنمية والاقتصاد والأقليات في ظل تأثير العوامل الجغرافية .

هـ. نظرية "الحقل الموحد" لجونز:

حاول "جونز" من خلال نظريته هذه تقديم تفسير لنشأة الوحدات السياسية "الدول" من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، ولهذا مثل هذه النشأة من خلال سلسلة تتكون من خمسة حلقات: الحلقة الأولى وهي: الفكرة السياسية التي تتمخض عنها نشأة الوحدة السياسية، الحلقة الثانية وهي: القرار الذي يعني الإعلان عن تنفيذ عمل لتجسيد الفكرة، الحلقة الثالثة وهي: الحركة، والتي يقصد بها تعبئة الموارد المادية والمعنوية وتوظيف الموارد لخدمة الفكرة، أما الحلقة

الرابعة: المجال ويشير إلى البعدين الزماني والمكاني لتجسيد الفكرة، وأخيرا الحلقة الخامسة: المنطقة السياسية، وهي نتاج الحلقات سالفه الذكر "قيام أو نشأة الدولة".

وتجسيديا لنظرية "جونز"، يمكن دراسة إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948، حيث تعبر "الصهيونية" عن "الفكرة"، ويمثل وعد "بلفور" عام 1917 المنشئ لوطن قومي لليهود بفلسطين، أما الحركة فتعبر عنها "هجرة اليهود من الخارج إلى فلسطين، وإنشاء المستعمرات" المستوطنات" يمثل المجال، وإنشاء الكيان الصهيوني والإعلان عند دولة إسرائيل عام 1948 تجسد "المنطقة السياسية".

واستنتاجا مما سبق، يلاحظ أنه بالرغم من تعدد وتنوع مناهج الجغرافيا السياسية، فإنها تتفق جميعها حول دراسة عنصر واحد ورئيسي وهو: "علاقات المكان"، وذلك بالتركيز على دراسة دوره وأثره في الظواهر السياسية. ويجب الإشارة إلى أن "المكان" هو عنصر متحرك ومتغير بصفة مستمرة رغم ثباته في حقيقته المجردة، وإن ما يجعله عنصرا متحركا ومتغيرا هو عامل "الحركة" حسب رأي "جوتمان" "Gottman" الذي رأى بأن لعامل "الحركة" التي قصد بها "التجارة الدولية، النقل والمواصلات" والتي اعتبرها عاملا متغيرا دورا في إحداث تغيرات جذرية على المكان فتحوله من عنصر ثابت إلى عنصر نشط ومتغير ومتحرك.

أهمية دراسة الجغرافيا السياسية:

الموضوع الرئيسي الذي يشكل اهتمام باحث الجغرافيا السياسية هو دراسة وتحليل تأثير خصائص البيئة الجغرافية (الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية) في الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول، لأن الإحاطة العلمية الدقيقة و الممنهجة بعناصر الموقع "المكان" أو "إقليم الوحدة السياسية" بأبعاده المختلفة (جغرافيا طبيعية، جغرافيا اقتصادية، جغرافية سكانية، جغرافيا اجتماعية وجغرافيا ثقافية) تساعد على تقديم إطار نظري

للسياسات الداخلية والخارجية للدول، وتمكن صناع القرار في الدول من تنظيم علاقات هذه الأخيرة الداخلية والخارجية، وبناء على هذا، يتمكن صانع القرار من صناعة وصياغة قرارات وسياسات داخلية وخارجية رشيدة. وبشكل عام، يمكن إجمال "الأهمية التطبيقية" لدراسة الجغرافيا السياسية في ما يلي:

. يساعد منهج التحليل الجغرافي-السياسي في الكشف والتعرف عن واقع وخصائص التركيب البيئي الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والبشري(السكاني) وحتى الثقافي للوحدة السياسية محل الدراسة.

تمكن دراسات الجغرافيا السياسي من تشخيص المعوقات والتحديات البيئية(الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية) التي تعترض وتواجه حاضرا ومستقبلا تحقيق أهداف السياسات الداخلية والخارجية، وبهذا فهي تساهم في عملية استشراف مستقبل الوحدات السياسية أو المشكلات المدروسة.

تقدم دراسات الجغرافيا السياسية إسهامات فاعلة لتعزيز الأمن الوطني للدول.

4. المحور الرابع: المدارس الفكرية التي أسست لنظريات الجيوبوليتيك:

بدأت عملية التنظير في مجال الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشرة على يد مجموعة من الباحثين والمفكرين الألمان والبريطانيين والأمريكيين والفرنسيين الذين كونوا ما يعرف بالمدارس الفكرية في الجيوبوليتيك، ولقد أسست هذه المدارس مجموعة من النظريات أطلق عليها "النظريات الإستراتيجية"، وسميت بالإستراتيجية لأنها حاولت إبراز أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي سواء كانت هذه المواقع مواقع بحرية تكتسي أهمية إستراتيجيه بإطلالتها على واجها بحرية، أو كانت مواقع برية، وحسب هذه النظريات، فإن كلا من المواقع البرية والبحرية تتيح للدول المسيطرة عليها اكتساب قوة على المستوى الدولي الإقليمي والعالمى عبر سيطرتها على هذه المواقع الجغرافية، وهذا ما يشير إلى أهمية الموقع

الجغرافي في تفسير وتحليل سلوك الدول الخارجي، وفهم عوامل قوة الدولة وفق مقارنة التحليل الجيوسياسي خاصة إذا كان الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في قوتها، إذ يعتبر بالنسبة لبعض الدول بمثابة عامل إيجابي من عوامل قوتها المادية، في حين يكون في بعض حالات دول أخرى نقمة عليها خاصة إذا كانت دولا حبيسة أو حازمة بين دول متصارعة، أو تملك حدودا برية مع دول أخرى تعرف نوعا من عدم الاستقرار والأمن، وهذا ما يدفع إلى القول بأن "دلالات الموقع الجغرافي الفلكية، وموقعه بالنسبة للماء أو بالنسبة لليابسة، وموقعه بالنسبة لدول الجوار له تأثير في قوة الدولة، مع الإشارة إلى أن القيمة الإستراتيجية للموقع الجغرافي متغيرة وليست ثابتة بثبوته، ولهذا تختص الجغرافيا السياسية بدراسة هذا الثبوت والتغير ومتابعته.

1. المدرسة الألمانية:

يعتبر المفكرون الألمان أول من وضعوا أسس فرع "الجيوبوليتيك"، في مقدمتهم "فردريك راتزل"، "رودولف كيلن" و"كارلهاوسهوفر"، ولقد شكلت أفكار هؤلاء ما سمي ب"المدرسة الألمانية" في الجيوبوليتيك، وتعتبر أفكارهم نوات الفكر الجيوبوليتيكي الذي اعتمد عليه القادة الألمان لتبرير سياستهم التوسعية "المجال الحيوي" التي تبنتها ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث سعى الألمان إلى استعادة مجدهم القومي من خلال سياسة التوسع على حساب دول أخرى في إطار فكرة "المجال الحيوي" التي تقوم على استخدام القوة البرية بحثا عن المساحات الجغرافية الحيوية.

أ. أفكار "فردريك راتزل" "Friedrich Ratzel":

يعد "فريدريك راتسل" من الآباء المؤسسين للجيوبوليتيك "وليس للجغرافيا السياسية"، وهذا ما جعله يلقب ب "أب الجيوبوليتيكا" نظرا لإسهاماته المؤسسة لهذا الحقل، كما يعد "راتسل" أيضا أحد أهم مؤسسي المدرسة الألمانية أو ما يطلق عليها ب"المدرسة العضوية".

ولد " فريدريك راتسيل " عام 1844، وعاش إلى غاية سنة 1904، تأثر في حياته العلمية بالجغرافيا والعلوم الطبيعية كعلم الجيولوجيا، وعلم الحيوان وعلم الحياة، ولهذا جاءت رؤيته الفكرية متأثرة بالفكر " التطوري " و " الدارويني "، ولقد برزت معالم تأثره هذه في تأسيسه لما يسمى بـ " المدرسة العضوية " المبنية على فكرة جوهرية مفادها أن: " **الدول كائنات حية في المدى المكاني** ".

رأت إسهامات " راتسيل " النور في " الجيوبوليتيك " من خلال دراسته التي نشرت عام 1897 المعنونة بـ: " Politischegeographie " " الجغرافيا السياسية " مع الإشارة إلى أن " راتسيل " استخدم مصطلح " الجغرافيا السياسية " بدلا من مصطلح " الجيوبوليتيك " الذي لم يستخدمه في كتاباته، وإلى جانب كتابه سالف الذكر، قدم " راتسيل " بحثا في الانطولوجيا، ودراسة في " الانتروبوجغرافيا " الصادرة عام 1882 التي وضح فيها العلاقة بين تطور الشعوب والديمغرافيا والمعطيات الجغرافية في التكوين الثقافي والسياسي للشعوب.

اهتم أيضا " راتسيل " بدراسة أمريكا الشمالية، وذلك من خلال تأليفه لكتابين حولها، عنون الكتاب الأول بـ: " خرائط مدن الشمال الأمريكي وحضاراته " عام 1874، وعنون الكتاب الثاني بـ: " الولايات المتحدة الأمريكية الشمالية " عامي 1878 - 1880 . وألف " راتسيل " عام 1900 كتابا بعنوان: " البحر، مصدر قوة الشعوب " Das Meer als quelle der voelkergrosse .

تعد الأفكار الأساسية التي قدمها " راتسيل " في هذه المؤلفات القاعدة الأساسية والمنطلقات القاعدية التي سيتأسس عليها علم " الجيوبوليتيك " في ما بعد على يد مجموعة من المفكرين من أمثال السويدي " تشيلين "، الألماني " هاوسهوفر "، والفرنسي " قيدال دي لابلاتش "، والإنكليزي " ماكندر "، والأمريكي " ماهان "، والأوراسيان الروسيان " سافيتسكي "، و " غوميليوف "، فكل هؤلاء جاءت أعمالهم متأثرة بما كتب " راتسيل ".

أهم وأبرز الأفكار التي قدمها "راتسيل"، وكانت بمثابة أسس لظهور علم الجيوبوليتيك، نذكر منها ما يلي:

1. الدول كائنات حية

2. قانون التوسع

3. العلاقة بين البحر والدولة العالمية العظمى: البحر و " Weltmacht "

1. **الدول كائنات حية:** يؤسس "راتسيل" لنظرية "عضوية" في تعريفه للدولة، وفي وصفه أو لدراسته لمراحل تطورها، ولهذا السبب لقت الدراسة الألمانية التي يتزعمها " راتسيل" بالمدرسة "العضوية" .

ينطلق " راتسيل" في تعريفه للدولة، وفي دراسته لمراحل تطورها من وجهة نظر "عضوية" من مجموعة من المبادئ والأسس التي أسست في الأخير لفكرة: " الدولة كائن حي"، أهمها وأبرزها:

أ. التربة "المكان أو الأرض" هي المعطى المؤسس الوطيد الذي تدور حوله مصالح الشعوب.
ب. تتحدد حركة التاريخ مسبقا ب " التربة والأرض".

ج. استنتاجا مما سبق أي من المبدأين السابقين، فإن "الدولة كائن حي متجذر في التربة"، وبناء على هذا، فإنه يعرف الدولة بأنها: " كائن حي متجذر في التربة، وهي تتكون من السطح الأرضي، ومن البعد المساحي، ومن وعي الشعب لهما"، أو هي: " معطى جغرافي موضوعي+وعي ذاتي قومي عام لهذا المعطى، يتم التعبير عنه في السياسة". ليستنتاج " راتسيل" في الأخير بأن الدولة " الطبيعية" تجمع بصفة عضوية بين الكميات المتغيرة للأمة: الجغرافية والديمغرافية والاثنوثقافية.

وتتلخص أفكار "راتزل" في اعتبار الوحدات السياسية "الدول" كائنات حية، تمر بعملية تطويرية تتمثل في مرحلة الشباب، مرحلة النضج، ومرحلة الشيخوخة، وهي بذلك إما تنمو وتكبر، وإما تتحلل وتتلاشى. وحسب نظريته، فإن الدولة كائن حي، يعيش في صراع دائم للحصول على مساحات أكبر لتكفل لها البقاء عندما يكبر حجمها.

ويرى "راتسيل" بأن "المدى" "Raum" أو "المكان" وهو الوسط الجغرافي البيولوجي الذي توجد عليه الدولة، يعد عنصرا ضروريا لنموها، لأنه يعد "وسطا حيويا" أو "مجالا حيويا" "Lebensraum" يوفر للدولة الطاقة الحياتية أثناء عملية تطورها ونموها، فضلا على أن هذا "المدى" هو الذي يحدد شكل التنظيم السياسي للدولة.

يقر "راتسيل" بأن تشكل الدولة ونموها وتطورها والسمات العامة لها، وعلى رأسها شكل التنظيم السياسي يحدده عنصران اثنان:

1.العنصر الأول هو: نمط التربة، نوعية النبات، طبيعة حدود الدولة "الطبيعية"، متاخمتها للبحار... إلخ

2. أما العنصر الثاني: فهو سمات الشعب، وعلى رأسها درجة وعيه بالمكان أو التربة التي يقيم عليها، ودرجة ارتباطه بها.

2. قانون التوسع: إن فكرة "الدولة كائن حي يولد وينمو ويموت" التي انطلق منها "راتسيل" أسست لفكرة أخرى مفادها: "أن توسع الدولة وتقلصها المكاني عمليتان طبيعيتان مرتبطتان بدورتها الحياتية الداخلية"، وهذا ما يجعل الحدود الطبيعية للدولة حدودا غير ثابتة بل متغيرة تبعا لعملية تطورها الطبيعية.

وبناء على ما سبق، حدد "راتسيل" في كتابه الصادر عام 1901 والمعنون بـ "الجغرافيا السياسية" "Politisch Geographie" ما أطلق عليه بـ "قوانين النمو المساحي للدول"، والتي تتمثل في:

أ- تنمو مساحة الدول بنمو حضاراتها وانتشار لغتها أو ديانتها، حيث أن المناطق المتاخمة لحدود الدولة والتي يتحدث سكانها بلغتها، ويعتقدون نفس ديانتها، تعتبر امتدادا طبيعيا لجغرافيا للدولة إذا ما رغبت في التوسع.

ب. عند زيادة نمو السكان تنمو الدول من خلال حاجتها إلى مساحات جديدة نظرا لتزايد الضغط على الموارد بسبب العدد السكاني الكبير.

ج. تنمو الدولة عن طريق ضم وحدات أصغر منها أو دمجها (هيمنة الدول الكبرى على الدول الصغرى وفق القانون الطبيعي الذي يقرب: البقاء للأقوى، أو القوي يأكل الضعيف)

د. حدود الدولة هي حدود غير ثابتة، تتغير بتغير حجم الدول، حيث أنه كلما زاد عدد سكان هذه الأخيرة، وزاد نفوذها الحضاري، وبما أن الدولة تشبه الكائن الحي، فإنها تحتاج إلى مساحات لتنمو فيها، هذا ما يجعل هذه الحدود متغيرة غير ثابتة.

هـ. تسعى الدول في نموها إلى ضم المناطق ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية.

هدف "راتسيل" من خلال تأسيسه لقانون التوسع المذكور آنفا، تحقيق هدفين اثنين، الأول نظري، والثاني عملي. يتعلق الهدف الأول بتبيان أو توضيح العلاقة والتفاعل بين تاريخ الدول والشعوب والمكان، على أساس أن لهذا الأخير "المكان" الدور الكبير في تحديد تاريخ الدول والتكوين الثقافي والسياسي للشعوب.

أما الهدف الثاني العملي فهو موجه لقادة ألمانيا من أجل تنبيههم وإيقاظ أحاسيسهم ب"المدى" أو "المكان" لإدراك أهميته لتطوير ونمو ألمانيا.

الملاحظ، أن تأسيس "راتسيل" لفكرة "الدولة كائن حي" ينمو ويتطور، وتأسيسه لقوانين التوسع السبعة، دفعت بالدارسين إلى انتقاده واعتباره أحد أهم مؤسسي الفكر الامبريالي التوسعي في الفكر الغربي.

3. العلاقة بين البحر والدولة العالمية "العظمى" أو "البحر":

أسس "راتسيل" لفكرة جيوبوليتيكية مهمة، تتعلق بتطور ونمو الدول وفق ما أسماه "بقانون التوسع"، جوهر هذه الفكرة هو: "تشكل ما أسماه بالدولة العالمية بسبب التطور والتوسع الجغرافي للدول الكبرى على حساب الآماد " المدى" المجاورة لها"، ولقد اتخذ "راتسيل" من التجربة الأمريكية مثالا أو تطبيقا لهذه الفكرة، مستشرفا في الوقت في الوقت ذاته ببلوغ ألمانيا هي الأخرى" مصير الدولة العظمى القارية".

اشترط "راتسيل" لتشكيل وبلوغ الدولة" ما يسمى بالدولة العالمية العظمى" شرطان أساسيان، الشرط الأول يتعلق بالأهمية الاستراتيجية للبحر أو الموقع البحري بالنسبة للدولة العالمية العظمى. أما الشرط الثاني، فإن "راتسيل" يرى بأنه من الضروري أن تطور الدول العظمى البرية خاصة ألمانيا أسطولها البحري الحربي حتى تتمكن من بلوغ منزلة" الدولة العالمية العظمى".

2. المدرسة الأنجلوأمريكية:

تجمع هذه المدرسة مفكرين بريطانيين وآخرين أمريكيين كانت لهم اسهامات نظرية كبيرة في التأسيس لنظريات جيوبوليتيكية ظهرت خلال القرن العشرين مع كتابات " هالفوردماكندر"، ألفرد ماهان"، " نيكولاسبيكمان"، ولقد استمرت صلاحية هذه النظريات في التحليل الجيوبوليتيكي إلى عقد السبعينات من القرن العشرين، لتظهر بعد هذا العقد أثناء الحرب الباردة، وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي أطروحات نظرية جيوبوليتيكية جديدة.

نظرية القوة البرية "هالفوردماكندر" "Halford John Machinder"

"هالفوردماكندر" رائد الجيوبوليتيك في المدرسة الأنجلوسكسونية، قدم نظريته حول " المحور الجغرافي للتاريخ" في محاضرة له ألقاها عام 1904 بمؤسسة الجمعية الملكية للجغرافيا"

بلندن تحت عنوان "المحور الجغرافي للتاريخ"، "The Geographical Pivot of History".

ويعتبر "هالفورد ماكندر" مؤسس نظرية "Heartland Theory" أو نظرية القوة البرية أحد أبرز الجغرافيين البريطانيين، عاش في الفترة الممتدة ما بين 1861 و1947، ولقد جاءت نظريته حول "قلب الأرض أو قلب العالم" في سياق سعيه إلى توجيه وإرشاد الامبراطورية البريطانية لطرق أو سبل أو استراتيجيات تضمن لها الدفاع عن مصالحها في العالم آنذاك، خاصة في ظل وجود قوى أوروبية وآسيوية منافسة لها كروسيا التي أراد "ماكندر" أن يحذر بريطانيا من توسعها في المنطقة الأوراسية.

لقد أشار "ماكندر" في نظريته عام 1904 إلى فكرة جوهرية وأساسية تتمحور حول وجود منطقة جغرافية محورية تشكل نقطة الارتكاز الجغرافي في صنع تاريخ الامبراطوريات القديمة لأن السيطرة على هذه المنطقة حسب "ماكندر" من قبل الامبراطوريات والقوى العظمى القديمة كان من أجل ضمان السيطرة العالمية، ويرجع سبب هذا إلى اعتبار المنطقة الممتدة من سهول شرق أوروبا إلى سهول وسط وشرق آسيا أكبر كتلة أرضية في العالم تشكل مركزا تنطلق منه حملات الغزوات البرية من سهول شرق ووسط آسيا من البدو لغزو الأطراف في أوروبا عبر ممر جبال الأورال وبحر قزوين، وهذا ما خلق منافسا قويا للقوى البحرية "الأوربية" خلال القرن التاسع عشر التي كانت تسعى للهيمنة والسيطرة العالمية، ومازال لهذا الإقليم الجغرافي أهمية وأثر كبير في مسار تفاعلات العلاقات الدولية بشكل عام إلى يومنا هذا.

انطلق "ماكندر" في بنائه لنظريته حول "المحور الجغرافي للتاريخ" عام 1904، ونظرية "قلب الأرض" عام 1919 من مجموعة من الفرضيات مفادها ما يلي:

1. تشكل كل من إفريقيا وأوروبا وآسيا "قارات العالم القديم" قطعة أو كتلة يابسة واحدة، تحيط بها المياه من كل الجوانب، هذا ما دفعه إلى تسميتها بـ "جزيرة العالم أو الجزيرة العالمية" "World land" لأنها جغرافيا تحيط بها من الشمال مياه المحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب مياه المحيط المتجمد الجنوبي، ومن الغرب والشرق المحيطين الأطلسي والهادي، ويصيف "ماكندر" بأن هناك مجموعة من الجزر المنتشرة التي تحيط بهذه الجزيرة مثل: اليابان، استراليا، الأمريكيتين وبريطانيا.

2. انطلق "ماكندر" في تحديده لمنطقة الارتكاز الجغرافي للتاريخ عام 1904 من دراسة تجارب وتاريخ القوى الامبراطورية القديمة، حيث رأى ما كندر من خلال تتبعه للتاريخ بأن المنطقة الجغرافية التي كانت أكثر المناطق حصانة "جغرافيا" وأهمها لضمان السيطرة العالمية لدى الامبراطوريات القديمة هي المنطقة الجغرافية الموجودة في أوراسيا التي يمثلها الجزء الداخلي منها، وهي تشمل سهول شرق أوروبا وسهول وسط وشرق آسيا باعتبارها أكبر كتلة أرضية في العالم، شكلت مركزا انطلقت منه حملات الغزو البرية القادمة من أعماق القارة الآسيوية متجهة لفرض سيطرتها على أوروبا عبر جبال الأورال وبحر قزوين.

3. إن السيطرة على الجزء الداخلي لأوراسيا أو ما أطلق عليه بـ "منطقة الارتكاز الجغرافي للتاريخ" "Pivot area" التي حدد نطاقها الجغرافي ماكندر عام 1904 من المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان في الجنوب (لا تدخل إيران وأفغانستان في هذه المنطقة حسب ماكندر عام 1904)، ومن نهر الفولغا* غربا إلى سيبيريا شرقا، وتمثل هذه المنطقة " **وسط آسيا باعتبارها محور التاريخ** "، وهي تضم أحواضا مائية منتشرة في أرجاء وسط آسيا: الفولغا، نهر وينيسيوأموداريا، وسيرداريا، وبحر قزوين وبحر آراليسهل السيطرة

* يعتبر نهر الفولغا من أطول أنهار أوروبا وأغزرها، يقع في الجزء الغربي الأوروبي لروسيا، وهو يكتسي أهمية كبيرة في مجال النقل والملاحة البحرية تجاريا داخل روسيا، فضلا عن أهميته في المجال الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية، ويصل مصب هذا النهر الذي يزيد طوله عن 03 كيلومترات إلى بحر قزوين.

العالمية، لأنه حسب "ماكندر" فإن سيطرة قوة قارية على هذه المنطقة، يوفر لها القدرة على التوسع في المناطق المجاورة لهذه المنطقة في الرقعة الأوراسية، وهذا ما يمكنها بدوره من السيطرة على باقي اليابسة والبحار في العالم، ويجعل منها إمبراطورية عالمية، وبناء على هذا حذر "ماكندر" القوى البحرية الأوروبية العالمية آنذاك خلال القرنين 19 و 20 من وصول وسيطرة قوى البر على هذه المنطقة كروسيا القيصرية والإتحاد السوفياتي في ما بعد، ألمانيا النازية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية أو الصين، لأن وصول هذه القوى إلى هذه المنطقة، يجعل منها منافسا قويا للقوى البحرية الأوروبية على السيطرة العالمية.

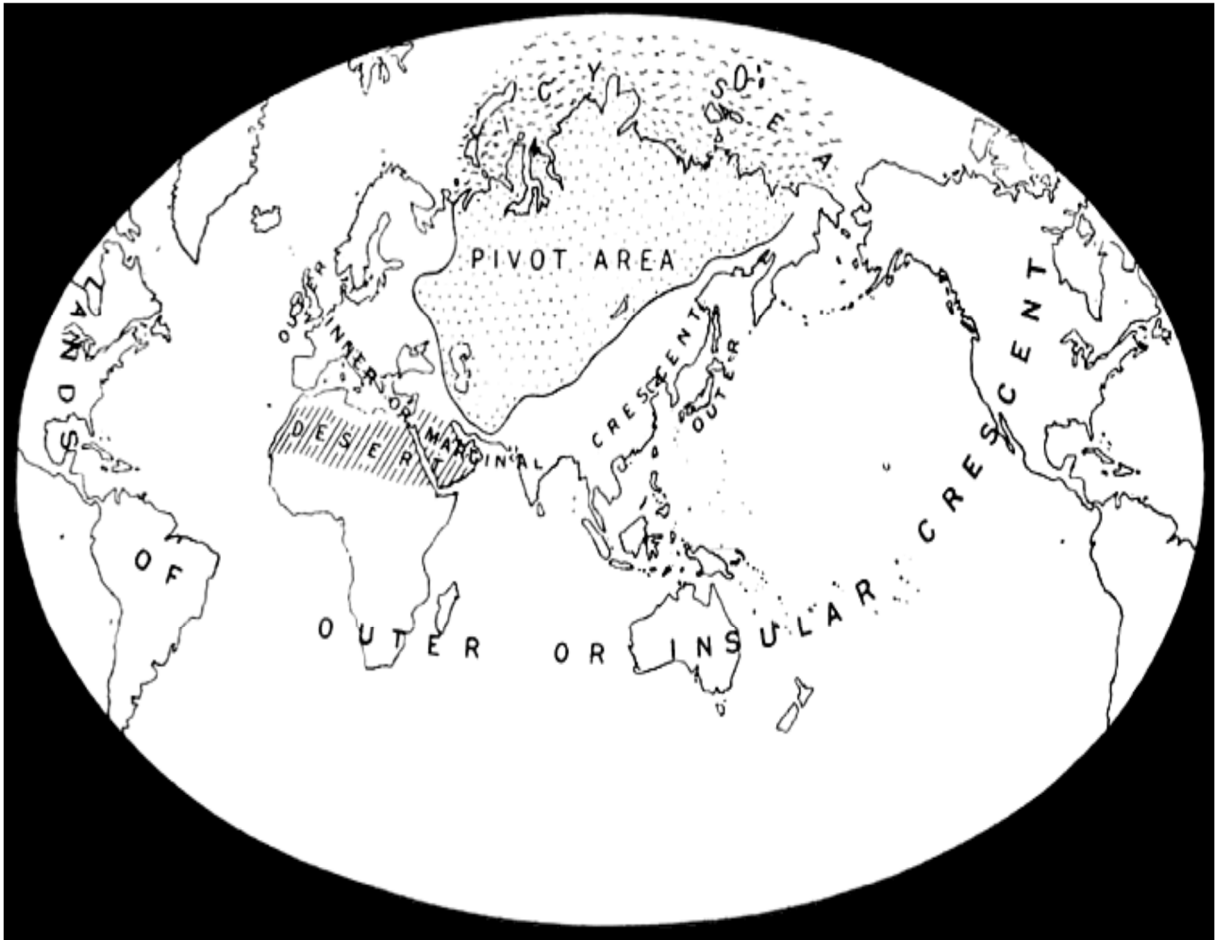
ولقد حدد ماكندر مجموعة من الخصائص الجغرافية التي تتسم بها منطقة المحور الجغرافي للتاريخ التي تجعل منها أساسا للسيطرة العالمية، وتتمثل في كون:

1. هذه المنطقة أكبر كتلة برية "أرضية" على سطح الأرض.
2. تتوفر على طرق برية تسهل التحرك التجاري والعسكري والاقتصادي للقوة المسيطرة عليها.
3. تمتعها بشبكة نقل للملاحة النهرية تسهل عملية التنقل داخليا.
4. منطقة جغرافية تتسم بعمقها الاستراتيجي الدفاعي، فضلا عن حصانتها العسكرية من الناحية الطبيعية عبر جبالها وصحاريها، حيث تجعلها خصائصها الطبوغرافية محمية طبيعيا يصعب الوصول إليها من طرف القوى البحرية لأن أراضيها بعيدة عن السواحل البحرية من ناحية، كما أن الأنهار التي تتخللها هي عبارة عن أنهار داخلية تصب في المحيط المتجمد الشمالي أو في بحار مغلقة، مما يحول دون وصول الأساطيل البحرية إليها، كما أن وجود جبال تحيط بها من ثلاثة جهات يزيد حسب "ماكندر" من حصانتها الطبيعية باستثناء الجهة الجنوبية الغربية في أوروبا

الشرقية بين جبال الاورال* وبحر قزوين التي يمكن أن تكون مدخلا وبوابة للقلب الأوراسي بسبب وجود سهول واسعة تسهل الحركة والانتقال إلى الداخل الأوراسي. 5. السيطرة على هذه الرقعة الجغرافية يسهل السيطرة على المنطقة المحيطة بها والتي أسماها ماكندرب "الهلال الداخلي"، ومن ثم التحكم في جزيرة العالم.

الخريطة رقم 01: توضح المجال الجغرافي لمنطقة "المحور الجغرافي للتاريخ" حسب

نظرية "ماكندر" عام 1904:



المصدر : www.anselm.edu.academic.history.org

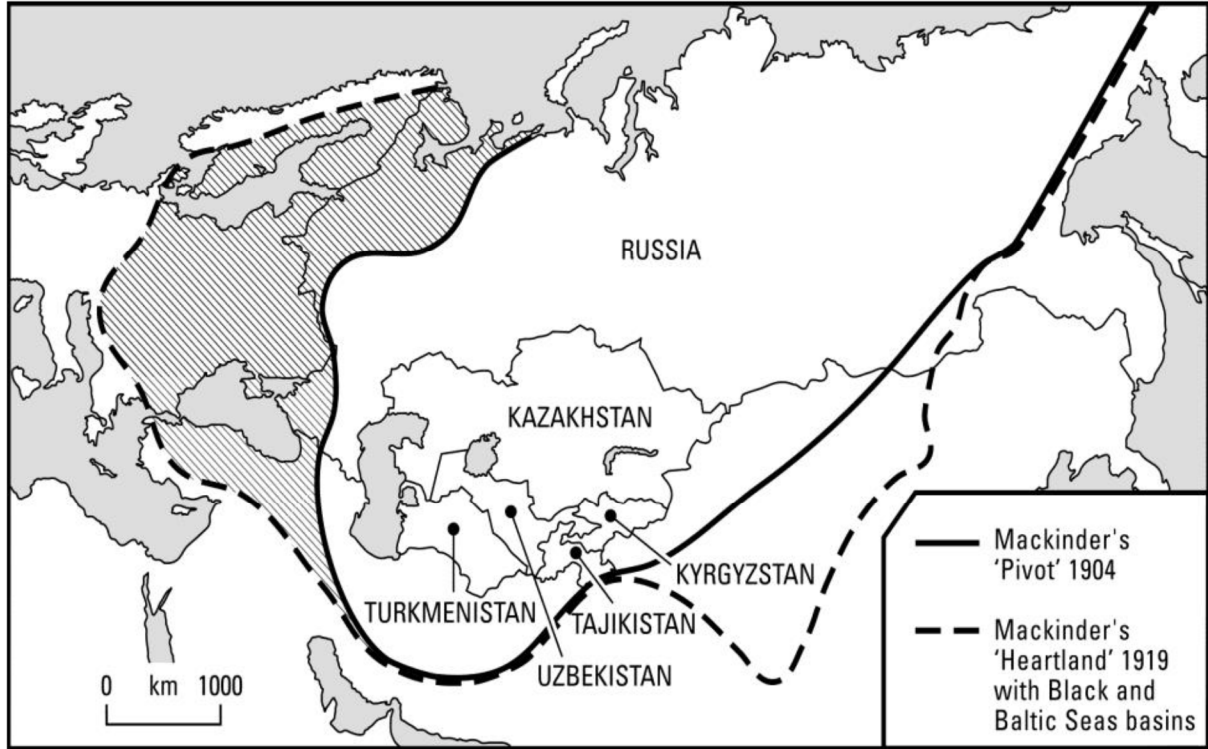
* تمتد هذه الجبال في الشمال الغربي للقارة الآسيوية من القطب الشمالي المتجمد إلى قرب حدود كازاخستان، وهي عبارة عن سلاسل جبلية واصله وفاصلة في الوقت نفسه بين القارتين الأوروبية والآسيوية.

عدل ماكندر نظريته حول "المحور الجغرافي للتاريخ" عام 1919 في كتاب له تحت عنوان "أفكار ديمقراطية وواقعية"، واحل ماكندر خلال هذا التعديل مصطلح "قلب الأرض أو قلب العالم" محل مصطلح "المحور الجغرافي للتاريخ" الذي استخدمه عام 1904 للإشارة إلى المنطقة الجغرافية التي تعد "محور الارتكاز"، حيث ونظرا للتطورات السياسية التي عرفتها روسيا القيصرية بظهور ما يسمى بالثورة البلشفية عام 1917، ونشأة الاتحاد السوفياتي، اضطر "ماكندر" إلى التعديل في مجال أو الحدود الجغرافية لمنطقة الارتكاز الجغرافي للتاريخ خاصة في ظل سعي الاتحاد السوفياتي إلى بلوغ القوة القارية عبر توسعه نحو أوروبا الشرقية وحرصه على الوصول إلى المياه الدافئة من أجل إحكام السيطرة على الرقعة الأوراسية، وفي ظل هذه التطورات كما ذكرنا آنفا، استبدل "ماكندر" مصطلح "المحور الجغرافي للتاريخ" ب مصطلح "قلب الأرض أو قلب العالم"، مصيفا مناطق جديدة لقلب العالم الأوراسي تشمل أراضي آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وتمتد حتى نهر الألب*، حيث أضاف ماكندر: حوض البحر الأسود، وبحر البلطيق، ومناطق وسط وجنوب نهر الفولغا القابلة للملاحة، وايران والتبت ومنغوليا، وبذلك اعتبر "ماكندر" المنطقة الجغرافية التي يشغلها الاتحاد السوفياتي مع مجموعة الدول التابعة له منطقة قلب الأرض في الرقعة الأوراسية، وهي منطقة جغرافية تضم إقليم جمهوريات آسيا الوسطى جنوبا، وعدد كبير من دول أوروبا الشرقية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي، وبهذا أصبحت منطقة قلب الأرض أكثر اتساعا عما كانت عليه في نظرية "ماكندر" عام 1904، وهدف "ماكندر" في هذا التوسيع إلى البحث عن سبل وإمكانيات تتيح فرصا للقوى البحرية لاختراق القلب الأوراسي.

* يعتبر نهر الألب من أهم أنهار أوروبا الوسطى، وهو يمر على ألمانيا وجمهورية التشيك، والنمسا وبولندا.

الخريطة رقم 02: توضح المجال الجغرافي لمنطقة " قلب الأرض " في نظرية "ماكندر"

المعدلة عام 1919



المصدر: www.ca-c.org

ومع حلول عام 1943، ركز ماكندر في منطقة قلب الأرض بشكل كبير على أوروبا الشرقية، وبناء على هذا، صاغ " فرضيات نظريته التي تقر بأن: " من يسيطر على أوروبا الشرقية، يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم "

"Whorules East Europe commands the Heartland

whorules the Heartlandcommands the World-Island

whorules the World-Island controls the world."

واعتبر "ماكيندر" المضيق العريض بين بحر البلطيق والبحر الأسود هو الحدود الغربية للمنطقة المركزية من أوراسيا الممتدة من ساحل القطب الشمالي إلى الأسفل نحو الصحاري المركزية" وقال بأن: " هناك بوابة مفتوحة، يبلغ عرضها ألف ميل تسمح لسكان شبه الجزيرة الأوروبية بالمرور إلى السهل الداخلي من خلال المضيق العريض بين بحر البلطيق والبحر

الأسود، حددها جغرافيا من شرق سيبيريا إلى نهر الفولغا غربا، ومن جبال الهيمالايا جنوبا إلى بحر القطب الشمالي.

ونخلص في الأخير أنه ورغم تعدد تسميات وتبدل نطاقات جغرافية المنطقة المحورية أو المركزية من أوراسيا، فإن مركز المنطقة الأوراسية ومحورها عموما عام 1943 هو أوروبا الشرقية* والدول الفاصلة بين روسيا وأوروبا الغربية، وهي عبارة عن بوابة مفتوحة ممتدة من بحر البلطيق شمالا إلى البحر الأسود جنوبا.

ولقد أدرك الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أهمية المنطقة المحورية في المنطقة الأوراسية وهي شرق أوروبا في الإستراتيجية الأمريكية لمحاصرة واحتواء ومواجهة القوة المنافسة لها آنذاك أيديولوجيا "الاتحاد السوفياتي"، وزاد اهتمامها بهذه المنطقة شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على نشر صواريخها المسماة بالدرع الصاروخي في دول أوروبا الشرقية، وتعمل على ضم هذه الدول إلى ما يسمى بـ "حلف الشمال الأطلسي".

افترض "ماكندر" أن العالم سينقسم إلى مجالين تتواجه فيهما قوى اليابسة وقوى البحر، وتكون المساحة الجغرافية الممتدة من أفغانستان إلى فلسطين، والتي تشمل أيضا العراق وشبه الجزيرة العربية، مرورا بإيران أين توجد الممرات والمضائق البحرية لعبور ناقلات البترول والغاز باتجاه دول الشرق والغرب (الشرق الأدنى وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)، كما تتوفر المنطقة أيضا على احتياطات كبيرة من الثروات الطاقوية، ولهذا ستكون هذه المنطقة الجغرافية موضع تنافس ومواجهة شديدة بين قوى دولية وأخرى إقليمية للسيطرة على المنطقة الأوراسية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بالإضافة إلى الصين.

يرى ماكندر بأن منطقة "قلب الأرض" أو "قلب العالم" تحيط بها منطقة الهلال الهامشي الداخلي، ومنطقة الهلال الجزيري الخارجي، يشمل الهلال الهامشي الداخلي الجزء الغربي والجنوبي والشرقي من منطقة قلب العالم، وهي عبارة عن منطقة توصل بين منطقة قلب الأرض (الأراضي القارية البرية) والبحار، ويشمل هذا الهلال جغرافياً أوروبا الغربية، جنوب آسيا، وجنوب غرب آسيا، شرق آسيا (إيطاليا، دول البلقان، تركيا، إقليم الشرق الأوسط، الخليج العربي، باكستان والهند...إلخ). ويشمل الهلال الخارجي كلا من: بريطانيا والأمريكيتين وإفريقيا، وإندونيسيا وأستراليا، وتقع هذه الدول على أطراف الهلال الداخلي، مع وجود منطقة في الوسط بين الهلالين مشكلة من الصحراء. ونظراً لأهمية الهلال الداخلي بالنسبة للقلب الأوراسي، دعا "ماكندر" القوى الغربية البحرية إلى التحالف مع دول من دول الهلال الداخلي، كما دعاها أيضاً إلى السعي نحو الحيلولة دون وصول قوى البر لأطراف الهلال الداخلي لأن سيطرتها على هذا الأخير، يمكنها من السيطرة على أوراسيا ومن ثم على العالم بما فيه الهلال الخارجي.

الأهمية الجيو-استراتيجية للمنطقة المركزية "Pivot area" الواقعة في أوراسيا:

أوراسيا هي عبارة عن كتلة أرضية يابسة متواصلة، تقدر مساحتها بحوالي 54 مليون كلم مربع، تقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وهي مكونة من قارتين إثنين: أوروبا وآسيا، وهما قارتين غير منفصلتين بمحيط أو بحر كبير. ويمكن تقسيم أوراسيا إلى قسمين إثنين: أوراسيا الشرقية، وتضم كل آسيا باستثناء منطقة الشرق الأوسط، أما أوراسيا الغربية فهي تضم كلا من قارة أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، وهناك من يضيف إليها منطقة شمال إفريقيا لكون المنطقة منفصلة عن بقية إفريقيا بواسطة الصحراء الكبرى. وعلى العموم، تمتد أوراسيا جغرافياً من حدود أوروبا الغربية على المحيط الأطلسي إلى ضفاف الصين وروسيا على المحيط الهادي في الشرق.

2/التحديد الجغرافي للمنطقة المركزية من أوراسيا:

لقد تعدد المجال أو النطاق الجغرافي للمنطقة المركزية "Pivot area" الواقعة في قارة أوراسيا" من دراسة إلى أخرى أو من نظرية إلى أخرى، حيث نقص واقتصر حيزها الجغرافي على مناطق بعينها في دراسات معينة، واتسع ليشمل مناطق واسعة في دراسات أخرى، ولعل ما قدمه "ماكيندر" من تحديدات جغرافية لهذه المنطقة سنوات 1904 و1919 وعام 1943* لخير دليل على هذا التطور والتبدل الذي طرأ على المنطقة المحورية أو المركزية للمنطقة الأوراسية، ويرجع سبب هذا التغيير والتطور إلى تطور وصف هذه الدراسات للمنطقة الأوراسية، وتطور استراتيجيات التعامل معها بالنظر إلى السياق الزمني والسياسي الذي كتبت فيه هذه الدراسات، وصيغت فيه هذه النظريات و الاستراتيجيات.

لقد رأى "ماكندر" في نظريته أن المجال "الأورو- آسيوي" يشكل ما يعرف بـ"قلب العالم"، واعتبر منطقة شرق أوروبا أو أوروبا الشرقية* هي المنطقة المحورية لما يسمى بـ"قلب العالم"، وأن من يسيطر على أوروبا الشرقية، يسيطر على منطقة "قلب العالم" المنطقة الأوراسية، ومن يسيطر على "قلب العالم"، يسيطر على جزيرة العالم إفريقيا، وأوروبا، وآسيا"، ومن يسيطر على جزيرة العالم، يسيطر على العالم.

حدد "ماكندر" النطاق الجغرافي لمنطقة أوراسيا عام 1904 بأنها تلك الأرض البرية المتواصلة، المطوقة بالثلوج من الشمال، والمطوقة بالماء من جميع الجهات، وتقع فيها المنطقة المركزية. وفي عام 1919، بلور "ماكندر" مفهوم قلب الأرض "أو" الهيرتلاند"، وحددها جغرافياً بـ: "تضم الهيرتلاند بحر البلطيق ونهر الدانوب السفلي والوسط الصالح للملاحة، والبحر الأسود، وآسيا الصغرى، وأرمينيا، وإيران والتبت ومنغوليا"، وجعل من أوروبا الشرقية المنطقة المركزية من الهيرتلاند، حيث صاغ المعادلة الجيو استراتيجية التالية: من يسيطر على أوروبا الشرقية، يحكم الهيرتلاند، ومن يسيطر على الهيرتلاند، يحكم جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم، يحكم العالم". وفي عام 1943، اعتبر "ماكيندر" المضيق العريض بين بحر البلطيق والبحر الأسود الحدود الغربية للمنطقة المركزية من أوراسيا الممتدة من ساحل القطب الشمالي إلى الأسفل نحو الصحاري المركزية" وقال بأن: "هناك بوابة مفتوحة، يبلغ عرضها ألف ميل تسمح لسكان شبه الجزيرة الأوربية بالمرور إلى السهل الداخلي من خلال المضيق العريض بين بحر البلطيق والبحر الأسود" (أنظر: عماد قدورة، مرجع سابق، ص. 46-47).

* إقليم أوروبا الشرقية هو إقليم جغرافي، تقع دوله في شرق ووسط وجنوب شرق أوروبا، يحدد الاتحاد الأوروبي دول أوروبا الشرقية في ما يلي: بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، كرواتيا، سلوفاكيا، البوسنة، الهرسك، الجبل الأسود، ألبانيا، اليونان، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، بلغاريا، جورجيا، مقدونيا، مولدوفا، رومانيا، صربيا، وأوكرانيا. تختلف التحديدات الجغرافية لمنطقة أوروبا الشرقية، فهناك من يجعل من دول تنتمي إلى جنوب وجنوب شرق أوروبا ضمن إقليم أوروبا الشرقية، ويطلق على هذه الدول الواقعة في جنوب شرق أوروبا، ولكنها تصنف ضمن دول أوروبا الشرقية بدول إقليم البلقان. وإقليم دول البلقان أو شبه جزيرة البلقان تقع في الجزء الجنوبي من قارة أوروبا، وفي جزء الجنوب الشرقي منها، تقع فس شرق شبه الجزيرة الإيطالية وفي الشمال الغربي من منطقة الأناطول، وهي تضم 12 دولة تقع جميع أراضيها في منطقة البلقان وهي: ألبانيا، البوسنة، والهرسك، بلغاريا، الجبل الأسود، كوسوفو، مقدونيا، اليونان، في حين تقع أجزاء من أراضي دول أخرى في منطقة البلقان وهي: كرواتيا، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، وتركيا). ويضم إقليم أوروبا الشرقية أيضاً دول إقليم القوقاز الثلاثة التي تقع على الحدود بين قارتي أوروبا وآسيا، وهي تقع بين البحر الأسود وبحر قزوين. وهي تضم كلا من: جورجيا، أرمينيا، أذربيجان. وهناك من يجعل أيضاً دول البلطيق الواقعة شمال أوروبا ضمن إقليم أوروبا الشرقية، وهي: إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا. وبشكل عام فإن إقليم أوروبا الشرقية يشمل دول إقليم البلقان + دول إقليم القوقاز.

لقد حدد "ماكندر" النطاق الجغرافي لمنطقة أوراسيا عام 1904 بأنها "تلك الأرض البرية المتواصلة، المطوقة بالثلوج من الشمال، والمطوقة بالماء من جميع الجهات، وتقع فيها المنطقة المركزية". وفي عام 1919، بلور "ماكندر" مفهوم قلب الأرض "أو" الهيرتلاند، وحددها جغرافيا ب: "تضم الهيرتلاند بحر البلطيق ونهر الدانوب السفلي و الأوسط الصالح للملاحة، والبحر الأسود، وآسيا الصغرى، وأرمينيا، وإيران والتبت ومنغوليا"، وهي منطقة جغرافية تمتد غربا من نهر الفولغا في روسيا إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان وبلوجستان في الجنوب، وهي منطقة جغرافية تغطي ما يقارب حوالي 3309 مليون كلم مربع، تتكون في مناطقها الشمالية والوسطى والغربية من سهل عظيم الاتساع لا تقطعه سوى جبال الاورال.

وجعل "ماكندر" من أوروبا الشرقية المنطقة المركزية من الهيرتلاند، حيث صاغ المعادلة الجيو استراتيجية التالية: من يسيطر على أوروبا الشرقية، يحكم الهيرتلاند، ومن يسيطر على الهيرتلاند، يحكم جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم".

كما تصور ماكيندر منطقة ارتكاز ثانية سماها قلب الأرض الجنوبي، وتتكون من إفريقيا جنوب الصحراء، ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي عن طريق بلاد العرب، ويحيط بقلب الأرض نطاق أو قوس من الأراضي ذات التصريف المائي الخارجي أطلق عليها ماكيندر اسم الهلال الداخلي "Crescent marginal or Interial" ويضم هذا الهلال أوروبا الغربية، والأرض العربية الواقعة في "الشرق الأوسط" والمناطق الموسمية في آسيا، وقد اعتبر ماكيندر هذه المنطقة، منطقة الصدام بين القوات البرية والبحرية. ويحيط بالهلال الداخلي، قوس من الجزر التي تفصلها عن الهلال الداخلي بحار ومحيطات واسعة، سماها ماكيندر "بالهلال الخارجي" "Crescent Outer" ويشمل أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وانكلترا واليابان، ويمتلك هذا النطاق قوة بحرية عظيمة.

ب. نظرية القوة البحرية "ألفرد ماهان" 1840-1914:

عرض "ألفرد ماهان" Alfred Mahan "الأميرال في القوات البحرية الأمريكية في كتابه" مشكلات آسيا" عام 1900 فكره الجيوبوليتيكي الذي رأى فيه بأن روسيا القيصرية تسيطر على موقع استراتيجي في المنطقة الأوراسية التي تكتسي حسب "ماهان" أهمية استراتيجية كبيرة في الجزء الشمالي من العالم، هذا ما يجعلها تمثل قوة برية لا يمكن مهاجمتها أو تحطيمها واختراقها نظرا للخصائص الطبوغرافية لموقعها الجغرافي، ولكن حسب "ماهان" لا يمكن لهذه القوة البرية أن تتفوق على القوة البحرية لأن موقعها الجغرافي يبقى موقعا حبيسا، كما أن قوى البحر تتفوق دائما على قوى البر لأنها تتحكم في حركة التجارة البحرية سواء في حالة السلم أو الحرب، فضلا على أن موقعها البحري الذي تحيط به المياه من جوانب متعددة، يشكل حاجزا وحاميا طبيعيا لها أكثر من المواقع البرية.

بناء على ما تقدم، خالف "ماهان" الفكرة التي ذهب إليها ماكندر في القول بتفوق القوى البرية، ولهذا رأى "ماهان" بأنه على قوى البحر أن تتحالف مع (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) ضد قوى البر من أجل بلوغ السيادة العالمية عبر تطويق روسيا، ورأى "ماهان" بأن ما يساعد على هذا التطويق الخصائص الطبوغرافية لموقع روسيا التي تعتبر عوائق جغرافية أمام حرية حركتها، بالإضافة إلى مساحتها الشاسعة وموقعها الحبيس، وتتم عملية التطويق هذه عبر سيطرة قوى البحر على المواقع البحرية الاستراتيجية في الرقعة الأوراسية (الهلال الداخلي) أو ما يسمى بالسواحل الأوراسية شرقا وغربا وجنوبا.

من بين الأسباب القوية التي دفعت "ماهان" إلى صياغة نظريته قلقه وخوفه من توسع الإمبراطورية الروسية في آسيا الوسطى، خاصة وأن روسيا تبحث عن فك عزلتها بالوصول إلى المياه الدافئة، ولهذا ستتواجه مع قوى أخرى في مقدمتها بريطانيا التي تسعى إلى مواجهة التوسع الروسي عبر وصولها إلى جنوب القارة الآسيوية بالاعتماد على قوتها البحرية. ويرى "ماهان" بأن مواجهة توسع الإمبراطورية الروسية لن يكون إلا من خلال

تشكيل تحالف رباعي بين: بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا، و"بضيف" ماهان" بأن: "المواجهة بين قوى البحر" بريطانيا" وقوى البر" روسيا" سيكون على طول الحزام الممتد جغرافيا من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهادي.

حدد ألفرد "ماهان" أسسا ومقومات القوة البحرية، والتي حددها في: إطلالة الدولة على واجهة بحرية استراتيجية تساعد على إنشاء الموانئ، وتمكنها من السيطرة على المناطق الاستراتيجية، وتهدد أمن أعدائها. و"بضيف" ماهان" شرط توفر العدد السكاني والطابع القومي والنظام السياسي الذي يساعد على إنشاء القوة البحرية.

حدد" ألفرد ماهان" مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يجب على أمريكا أن تتبناها لبلوغ درجة القوة العالمية:

1. إنشاء قوة بحرية تسمح لها بالتوسع وتساعد على حماية أمنها.
2. تحالف أمريكا مع أوروبا لاحتواء تطور أو ظهور أي قوة آسيوية.
3. توسع أمريكا في المحيط الهادي بإحكام سيطرتها على جزر (هاواي، جزيرة غوام، أرخبيل الفلبين).
4. تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا باعتبارها قوة بحرية يمكن أن تكون شريكا مميّزا لها في السيطرة على البحار والممرات الاستراتيجية.
5. حماية أمريكا سواحلها على المحيط الهادي.
6. منع ألمانيا من الخروج إلى البحار، ومنعها أيضا من الخروج من دورها القاري.
7. إقامة نقاط ارتكاز في الخارج عبر الحصول على مستعمرات، وبناء القواعد العسكرية في مواقع وأقاليم جغرافية ذات واجهات بحرية استراتيجية.
8. سعي أمريكا للوصول إلى درجة القوة الأولى باعتبارها تملك مقومات القوة البحرية.
9. بناء قوة صناعية وأسطولا بحريا تجاريا.

جوهر نظرية "ماهان" يتمحور حول: "مفتاح القوة يكمن في السيطرة على البحار، وإن للفضاءات أو "المدايات" البحرية أهمية كبيرة في التنافس الدولي"، ولهذا تحدث "ماهان" عن مصطلح "thalassopolitique" أو سياسة البحر محل "الجيوبوليتيك".

ج.نظرية نيكولا سبيكمان "Nicholas Spykman": نظرية الإطار أو الحافة
"Rim land" 1893-1943

تأثر "سبيكمان" عند صياغته لنظريته حول "الريملاند" بظروف الحرب العالمية الثانية خاصة ما تعلق بقلقه من انتصار دول المحور "ألمانيا، إيطاليا واليابان" على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها: بريطانيا والاتحاد السوفياتي وفرنسا.

انطلق "سبيكمان" "Nicolas,JohnSpykman" في صياغته لنظريته من انتقاده لما قدمه "ماكندر"، حيث رأى "سبيكمان" بأن منطقة القلب أو "الهارتلاند" التي حددها "ماكندر" واعتبر السيطرة عليها مفتاح السيطرة العالمية لا تتمتع بالخصائص والإمكانات التي تؤهلها لأن تكون "قلب الأرض"، لأنها حسبه تفتقر إلى الموارد الطبيعية والموارد الطاقوية، كما أن أغلب أراضي هذه المنطقة تقع في مناطق متجمدة أو صحراوية، ولهذا رأى "سبيكمان" بأن "ماكندر" قد بالغ في وصف وتقدير هذه المنطقة لدرجة نعته لها بـ "قلب الأرض"، ولهذا السبب، اعتبر "ماكندر" أن منطقة "الإطار أو حافة الأرض" "الريملاند" "Rim land" هي منطقة الثقل الرئيسية، وهي أعظم أهمية من منطقة "قلب الأرض".

حدد "سبيكمان" منطقة "الريملاند" أو منطقة "الإطار أو الحافة" جغرافيا بأنها: عبارة عن نطاق جغرافي ساحلي الذي يشمل كل أوروبا باستثناء روسيا، وهي تضم أيضا الدول العربية والصين وشرق سيبيريا"، وحسب سبيكمان "فإن هذه المنطقة الجغرافية

منفتحة على قلب الأرض، ومحيطة بها، كما أنها منفتحة أيضا على قوى " البر"، وهذا ما يمكن قوى الإطار الأرضي الطامعة بالتوسع من السيطرة عليها.

ونظرا لأهمية منطقة الحافة في نظر " سبيكمان"، فإنه يرى بأن السيطرة الكاملة على الريميلاند من طرف قوى البحر، سيؤدي إلى انتصار هذه الأخيرة على قوى البر، ولهذا صاغ " سبيكمان" فرضيته التالية: " من يتحكم في حافة الأرض يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم".

3. المدرسة الفرنسية:

من أبرز مفكري المدرسة الفرنسية: "فيدال دو لابلاش" " Vidal de la Blache"، " جاك أونسال" " Jacques Ancel"، "جين قوتمان" " Jean Gottmann".

بنى " فيدال دولابلاش" فكره الجيوبوليتيكي على فكرة جوهرية تخالف ما ذهب إليه الجيوبوليتيكيين الألمان حول " الحتمية الجغرافية"، حيث رأى " دو لابلاش" بأن المكان أو " الطبيعة أو الجغرافيا" تؤثر في الانسان، غير أن تأثيرها هذا ليس حتميا، لأن "الإنسان هو الذي يفعل بالمكان، وهو الذي يبدع ليتكيف مع إكراهات المكان".

أما " قوتمان" " (1915-1994) فقد أعطى أهمية كبيرة لطبيعة الموقع الجغرافي للدولة وطبيعة النظام السياسي السائد فيها لتحديد قوة الدولة، وهو يرى بأن الأقاليم الجغرافية " البحرية" أو " الساحلية" التي تسهل عملية انتقال الأشخاص وتسهل عملية التبادل التجاري، وتوصل المناطق " القارية" البرية بالبحار والمحيطات هي التي تعد مناطق استراتيجية يجب السيطرة عليها. ولقد كان " لقوتمان" دورا في الدعوة لإعادة الاعتبار للجيوبوليتيك.

وساهم " جاك أونسال" " (1882-1943) هو الآخر في إثراء الفكر الجيوبوليتيكي الفرنسي خاصة وأنه كان من معارضي الفكر الجيوبوليتيكي الألماني الهادف إلى التوسع، ولقد تحدث " أونسال" عن فكرة " الحدود" التي لا يراها ظاهرة طبيعية تفرضها الطبوغرافيا

على الدول، وإنما هي " نتيجة مؤقتة للتوازن السياسي الحاصل بسبب تلاقي قوتين متنافستين أو متصارعتين".

د. الطروحات الجيوبوليتيكية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة:

لقد كان للتطورات والتحولات التي عرفها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة للحرب الباردة وما بعدها الأثر الكبير في ظهور نظريات جيوبوليتيكية جديدة، وتبرز هذه التحولات والآثار من خلال ما يلي¹:

. تكون بيئة استراتيجية جديدة بسبب التحول في نمط وهيكل توزيع القوة في النظام الدولي ، وهذا ما أدى إلى بروز أقاليم جغرافية جديدة تكتسي أهمية جيوبوليتيكية كبيرة في استراتيجيات القوى الكبرى، ولقد دفعت هذه التحولات القوى الرئيسة في النظام الدولي إلى إعادة قراءة الافتراضات الجيوبوليتيكية التي تقوم عليها سياساتها واستراتيجياتها الخارجية.

. تغير أهمية المكان من حيث "المكانية" أي الأخذ في الاعتبار أثناء تحديد الأهمية الجيوبوليتيكية للمكان أو " الإقليم" اعتبارات اقتصادية وثقافية ودينية، وعدم الاكتفاء بالتركيز على طبيعة" الموقع الجغرافي للإقليم"، ويشير هذا إلى حضور البعد الجيو-اقتصادي في تحديد أهمية المكان، ويرتبط هذا البعد بشكل كبير ب" جيوبوليتيكس الطاقة"، وهذا يعني أن أهمية المكان أو الموقع نابعة أو مصدرها: ما يحتويه هذا المكان من مصادر الموارد الطبيعية، أهميته كسوق تجاري وكبيئة مناسبة توفر فرص للاستثمار"، ما يجعل هذا المكان محل صراع بين القوى الدولية.

. كما تغيرت الأهمية الجيوبوليتيكية للأماكن أو الأقاليم الجغرافية بسبب التحول في طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية التي أضحت تهدد أمن القوى العالمية والدولية في البيئة

¹كاظم هاشم نعمة، " المحور الجيوبوليتيكي العربي - الإسلامي وعملية هيكلية النظام الدولي، "سياسات عربية"، ع.43، مارس 2020، ص

الاستراتيجية الجديدة (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) بعد نهاية الحرب الباردة، حيث اكتست منطقة "الحافة" أو "الريملاند" التي حددها "سبيكمان" أهمية جيوبوليتيكية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء وتطوير الاتحاد السوفياتي أثناء فترة الحرب الباردة، ولكن بعد انتهاء هذه الأخيرة، قلت الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه الأقاليم الجغرافية "الريملاند" بسبب تغير طبيعة ومصدر التهديد الذي أصبح يهدد الولايات المتحدة الأمريكية ببروز الصين في شرق آسيا، ولهذا أضحت منطقة شرق آسيا أو فضاء "آسيا- الهادي" تكتسي أهمية جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية كبيرة.

. ويبرز التغير في الأهمية الجيوبوليتيكية للمكان وللعامل الجغرافي أيضا من خلال تراجع أهميته كمتغير ذو أولوية في رسم سياسات واستراتيجيات الدول الخارجية، وإنما ظهرت إلى جانب العامل الجغرافي عوامل أخرى يجب على صانع القرار أخذها في الاعتبار أثناء رسم وتحديد وتوجيه السياسات الخارجية وصياغة السياسات الاستراتيجية لدولهم.

. من بين التحولات أيضا في البيئة الدولية التي كان لها الأثر هي الأخرى في تحول " فرضيات الجيوبوليتيك" عقب الحرب الباردة: التحول في طبيعة فواعل النظام الدولي، حيث ظهرت إلى جانب الدولة "كفاعل دولتي" رئيسي في النظام الدولي فواعل غير دولانية يفوق تأثيرها تأثير الدول في السياسة الدولية، كما أنها قد يصدر عنها تهديدات أمنية لا يمكن للدولة مواجهتها بمفردها كالتهديدات الإرهاب.

. التحول الذي لحق النظرة التقليدية "للحدود الإقليمية للدولة" ومفهوم تهديد الأمن القومي والتغير في طبيعة مصادره .

مثل الجيوبوليتيك الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من الباحثين، أبرزهم: " زيغينيوبريجنسكي" " Zbigniew Brezinski" (1928-2017).

رأى " بريجنسكي " بأن الصراع العالمي بعد نهاية الحرب الباردة سيكون في أوراسيا، ويقع هذا الصراع جغرافيا بين قوى تنتمي إلى منطقة " قلب الأرض " الماكندرية، وأخرى تنتمي إلى الريملاندي، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء هذا الصراع إلى المحافظة على هيمنتها العالمية من خلال هيمنتها على أوراسيا، وتقويض قوة منافسيها الأوراسيين في مقدمتهم " روسيا " لأنها يمكن أن تشكل منافسا للهيمنة الأمريكية على أوراسيا، كما يمكن أن تتهدد الهيمنة الأمريكية في أوراسيا من طرف محاور جيوبوليتيكية أخرى لا تنتمي إلى منطقة " قلب العالم "، ولهذا على أمريكا أن تحافظ جاهدة على الانقسامات داخل المنطقة الأوراسية، وأن تحول دون وجود تحالفات بين قواها.

يقدم " بريجنسكي " في أطروحته الجيوبوليتيكية " رقعة الشطرنج الكبرى " استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تضمن لها الهيمنة العالمية رغم إدراك " بريجنسكي " بأن الهيمنة الأمريكية على العالم لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، لهذا يجب أن تبحث أمريكا عن الظروف والاستراتيجية التي تطيل هيمنتها إلى أقصى حد ممكن.

يشبه " بريجنسكي " الخارطة الجيوسياسية الأوراسية والتفاعلات التي تحدث فيها بعد نهاية الحرب الباردة برقعة شطرنج تمتد من " لشبونة إلى " فلاديفوستوك شرق روسيا، تلعب فيها الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهيما، ويوجد على هذه الرقعة أو الخارطة الجيوبوليتيكية لأوراسيا: 05 لاعبين أو فاعلين جيواستراتيجيين، و05 محاور جيوبوليتيكية.

أطروحة نهاية التاريخ " فرانسيس فوكوياما ": تقرر بنجاح النموذج الديمقراطي الليبرالي ومفادها: " أن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان. "

أطروحة صدام الحضارات لـ"صامويل هنتكتون": تقر هذه الأطروحة بأن النزاعات المستقبلية ستكون نزاعات قائمة على أساس الهوية بسبب العولمة التي أدت إلى احتكاك الحضارات والهويات.

الطروحات الجيوبوليتيكية الجديدة خلال القرن الحادي والعشرين:

1. الجيوبوليتيكيون الكلاسيكيون الجدد:

ينعت رواد هذا الطرح الجديد باسم "الجيوبوليتيكيون الكلاسيكيون الجدد"، وسمي هؤلاء بالكلاسيكيين لأنهم ينطلقون في طروحاتهم الجديدة من فكرة أساسية قامت عليها النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية وهي "الحتمية الجغرافية" أي استمرار "أهمية العامل الجغرافي" كمعطى مادي مسبق في تحليل وفهم عالم اليوم وتحليل ظواهر العلاقات الدولية الآنية. وينعت هؤلاء بالجدد لأنهم سعوا إلى تكييف العوامل أو المتغيرات الجديدة الفاعلة والمؤثرة في العلاقات الدولية مع الطرح الوضعي الكلاسيكي الذي يستند إلى فكرة "الحتمية الجغرافية"، ومن أبرز العوامل أو المتغيرات الجديدة الفاعلة في نظر هؤلاء والتي يركزون عليها أثناء تحليل ظواهر العلاقات الدولية بالإضافة إلى العامل أو المتغير الجغرافي: "دور صناع القرار ونخب القيادة وطبيعة مدركاتهم في سلوك الدول الخارجي والعلاقات الدولية بشكل عام"، فضلا عن استخدامهم لمتغير العامل الجغرافي في تحليل السياسات الخارجية للدول.

ولإشارة فقط، فإن الطروحات الجيوبوليتيكية التي تبناها تيار الجيوبوليتيكيين الكلاسيكيين الجدد كان لها دورا بارزا في إعادة إحياء وبعث استخدام النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية في عملية تحليل ظواهر وقضايا العلاقات الدولية والسياسة الدولية والعالمية عالم القرن الحادي والعشرين.

2. النظرية الجيوبوليتيكية النقدية:

ظهرت النظرية الجيوبوليتيكية النقدية خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين كانتقاد للنظريات الجيوبوليتيكية التقليدية القائمة على فرضية "الحتمية الجغرافية" التي أسست لها كتابات "فريدريك راتزل" و"رودولف كليلين"، وتزامن ظهور هذه النظرية مع احتدام النقاش حول إمكانية تحييد دور المتغير الجغرافي في السياسات الدولية بشكل عام، ورسم استراتيجيات الدول الخارجية بشكل خاص خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، ومن ثم الاستغناء عن اعتماد منهج التحليل الجيوسياسي لفهم وتفسير وتحليل الظواهر الدولية بسبب افرازات العولمة جراء التدفقات الكبيرة: الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والثقافية، وفي ظل اختزال الزمان والمسافة، وهنا وجد رواد التحليل الجيوبوليتيكي أنفسهم أمام ضرورة تجاوز فرضية "الحتمية الجغرافية"، والانتقال إلى الحديث عن وجود جيوبوليتيك نقدية كبديل عن الجيوبوليتيك التقليدية، ومن أبرز رواد الجيوبوليتيك النقدية: "شاول كوهين"، "جون أجنيو" و"سايمندالبي" "Simon Dalby"، و"جيرارد تيوتاييل" "Geroid Tuathail" وغيرهم.

وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ظهورها، في مقدمتها الثورة التكنولوجية الكبيرة على مستوى وسائل الاتصال، والعولمة التي تعرفها اقتصاديات الدول في إطار ما يسمى ب"الاقتصاد السياسي العالمي" الذي أصبحت فيه حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها دون حواجز أو حدود بين الدول، بالإضافة إلى حرية نقل وتوطين واستثمار جميع عوامل الإنتاج، فضلا عن تطور الاعلام الرقمي، وظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية فوق الدولانية، يفوق دورها دور الدول، وتداخل مجالات السياسة الوطنية والإقليمية والدولية، وكل هذا حول العالم إلى كتلة جغرافية واحدة، وقلل من أهمية العوامل الجغرافية التقليدية".

الأسس النظرية للنظرية الجيوبوليتيكية النقدية:

تقوم النظرية الجيوبوليتيكية النقدية على مجموعة من الأسس أهمها:

1. تنظر النظرية الجيوبوليتيكية النقدية لجغرافية العالم بأنها " ليست نتاج للطبيعة، ولكن لتاريخ الصراع بين القوى المتصارعة من أجل التحكم والسيطرة".
2. حسب الجيوبوليتيكية النقدية فإن الاعتماد على علم الجغرافيا وأداته كالخرائط لم يعد مجدياً لأنه حسب روادها " المسافة والحجم في العالم المعاصر أصبحت تحدد وتضبط بشبكات التواصل "
3. ينتقد الجيوبوليتيكيون النقادون الفرضيات القائمة على أساس: مركزية الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، توازن القوى التقليدي، المصلحة القومية وتأثيرها في العلاقات الدولية.
4. ترفض الجيوبوليتيكية النقدية التصور التقليدي لمفهوم المجال الذي يعني " الإقليم الجغرافي للدولة" لأن عصر العولمة يفرض اندثار أو نهاية " الإقليم" بمفهومه المادي الملموس.

المحور الخامس: نماذج تطبيقية تبرز أثر الجغرافيا في السلوك الخارجي للدول.

1. دراسة أثر الموقع الجغرافي لتركيا في توجيه سياستها الخارجية:

تكمن أهمية دراسة الموقع الجغرافي لأي دولة في إبراز القيمة الفعلية لموقعها الجغرافي لأهميته في تحديد شخصية الدولة وتوجيه سياستها الخارجية باتجاهات معينة، بالإضافة إلى دوره في تحديد مصالها الحيوية وتحديد دورها في الوسط الدولي، كما يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويؤثر أيضا في قوتها، إذ يعتبر بالنسبة لبعض الدول بمثابة المورد الوحيد لبقائها، في حين يكون في بعض

حالات دول أخرى خاصة إذا كانت هذه الأخيرة دول حبيسة أو حاجزة بين دول متصارعة أو تملك حدودا برية مع دول أخرى تعرف نوعا من الأستقرار واللامن. ويعتبر العامل الجغرافي أيضا من بين العوامل الرئيسية التي تتحكم في علاقة الدول مع بعضها البعض، لأن هذا العامل (أي العمل الجغرافي) يصنف في مقدمة العوامل التي تتحدد في ضوئها طبيعة العلاقة بين الدول إذا كانت علاقات تعاونية أو علاقات صراعية خلافية.

1- مزايا الموقع الجغرافي لتركيا:

أ- تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" وفق نظرية "هالفورد ماكندر" الجيوستراتيجية، وهذا ما يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي

ب- إن الموقع الجغرافي لتركيا بإطلالته البحرية على ثلاث واجهات بحرية: البحر الأسود من الشمال، وبحر إيجه من الغرب، وبحر مرمرة من الشمال الغربي والبحر الأبيض المتوسط من الجنوب، فضلا عن تحكمها في مضيقين هامين في الحركة التجارية الدولية، مضيق "البوسفور" في الشمال الذي يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي 30 كلم، وعرضه حوالي 1 كلم، ومضيق "الدردينيل" الذي يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجه، ويبلغ طوله حوالي 60 كلم، يجعل من تركيا موقعا بحريا يسمح لها بأن تصبح قوة بحرية إضافة إلى كونها قوة برية.

ت- الموقع الجغرافي لتركيا يجعلها بلدا مركزيا ذو هويات إقليمية متعددة، وهذا ما يجعلها تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها الجغرافي .

ث- يفرض الموقع الجغرافي على تركيا الاهتمام بالاعتبارات والقضايا الإقليمية، كما يمنحها مجالا أوسع للحركة والبحث عن نفوذ إقليمي ودولي، فضلا على أنه يعود

عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها.

ج- يحدد الموقع الجغرافي لتركيا دورا جيوسياسيا لها في ثلاثة أحواض حسب فرضية العمق الاستراتيجي التي جاء بها "أحمد داود أوغلو" وهي: الحوض الأرضي القريب الذي يشمل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، الحوض البحري القريب الذي يتألف من البحر الأسود وشرق المتوسط والخليج الفارسي وبحر قزوين، الحوض الأرضي القريب الذي يضم أوروبا وشمال إفريقيا وجنوب آسيا وأسيا الوسطى وشرق آسيا، حيث تتشارك تركيا مع هذه الأحواض في الجوار والقرب الجغرافي، كما أنها تتحكم في السطح البيئي بينها لأنها واقعة في مفترق هذه الأحواض، وهذا ما يجعلها تكتسب صفة الدولة المحورية لأن من يسيطر على تركيا يسيطر على هذه الأحواض، ومن يسيطر على هذه الأحواض يسيطر على أوراسيا وإفريقيا، ومن يسيطر على إفريقيا وأوراسيا، يسيطر على العالم

ح- إن الموقع الجغرافي لتركيا الذي يتوسط الثلاث قارات بالإضافة إلى توسطه منطقة أوراسيا منحها منذ القدم القدرة على التفاعل الحيوي في محيطها الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بكل ما يحدث في هذا الجوار .

خ- إن الموقع الجغرافي لتركيا بالإضافة إلى قوتها الاقتصادية والعسكرية جعلها تلعب دورا مهما في محيطها الإقليمي الشرق أوسطي خاصة، وهذا ما قد يؤهلها للعب دور على المستوى الدولي والتأثير على العلاقات الدولية استنادا إلى موقعها الجغرافي وإرثها التاريخي وقدراتها الكامنة.

2- مبادئ السياسة الخارجية التركية اتجاه محيطها الإقليمي:

تقوم توجهات سياسة خارجية تركيا الجديدة اتجاه محيطها الإقليمي على مجموعة من المبادئ أهمها: مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار الجغرافي: حيث عملت تركيا جاهدة

على حل مشاكلها القائمة مع دول جوارها الجغرافي، وإقامة علاقات جيدة معها عن طريق إقامة علاقات اقتصادية، ولقد تمكنت بالفعل تركيا من إنجاح هذه السياسة، حيث قامت تركيا بحل مشاكلها مع دول القوقاز، وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية لها من خلال الدخول في علاقات اقتصادية مع دول المنطقة خاصة مع جورجيا وبلغاريا. أما على مستوى علاقاتها مع جارتها إيران، فلقد حافظت تركيا على علاقاتها مع إيران رغم التوتر الدولي إزاء إيران بخصوص برنامجها النووي. كما قامت أيضا بتطوير علاقاتها مع جارتها العراق إلى حد كبير (بعد الاحتلال الأمريكي للعراق).

2- السياسة الخارجية التركية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي:

ظهر التوجه الغربي الأوروبي لتركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية في عهد حكم الاتاتورك عام 1923، حيث أبدت تركيا منذ هذا العهد رغبة قوية في الدخول للحضارة الغربية والاندماج فيها سياسيا واقتصاديا، ولهذا سعت جاهدة منذ هذا التاريخ إلى تأكيد هويتها باعتبارها دولة أوروبية حضاريا وجغرافيا، ولتحقيق هذا المسعى، اعتمدت تركيا مبدأ العلمانية في بناء وتنظيم الدولة التركية، وحاولت قدر الإمكان التملص من الصبغة الإسلامية الموروثة عن الدولة العثمانية، والاتجاه نحو التأييد والتغريب باعتبار هذا الأسلوب هو الطريق الأنجع لولوج عالم التحضر والمدنية، ولقد ترتب عن هذا التوجه نزاع تركيا من محيطها الإسلامي والعربي والابتعاد إلى حد ما عن المنطقة العربية والإسلامية، حيث تميز توجهها إزاء هذه المنطقة بقدر كبير من السلبية، مما جعلها تتجاهل هذه المنطقة لمدة أكثر من نصف قرن (إلى غاية عقد الخمسينات) وكأن المنطقة غير موجودة، وترجع أسباب هذا التجاهل إلى إيمان تركيا خلال هذه الفترة بضرورة التركيز على بناء دولة تركية علمانية ذات صبغة أوروبية، وتجنب الانغماس بقدر الإمكان في الشؤون الدولية.

ومن مظاهر التوجه الغربي المبكر لتركيا اعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها عام 1949، وبهذا أصبحت تركيا أول دولة إسلامية تقوم بهذه الخطوة، كما أن انضمام

تركيا لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) عام 1952 دلالة على سعي تركيا للتأكيد على هويتها الأوروبية الغربية. ويعود تاريخ سعي تركيا إلى الانضمام والاندماج اقتصاديا في أوروبا إلى عام 1959 عندما تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تعرف اليوم باسم "الاتحاد الأوروبي"، وفي عام 1987، تقدمت تركيا بطلب الانضمام بعضوية كاملة للاتحاد الأوروبي الذي أعلن في قمة "هلنسي" عام 1999 باعتبار تركيا دولة مرشحة للتفاوض من أجل انضمامها للاتحاد.

2. أثر الموقع الجغرافي لإيران في توجيه سياستها الخارجية:

يكتسي الموقع الجغرافي قيمة فعلية لكونه يعطي للدولة شخصية خاصة بها، ويوجه سياستها الخارجية باتجاهات معينة، بالإضافة إلى أنه يؤثر في قوتها وفي تحديد مصالحها الحيوية، ورسم أو تحديد الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي. ويعتبر الموقع الجغرافي من المحددات الثابتة لسياسة خارجية الدول، لأنه يتميز بخاصية الثبات من الناحية الجغرافية، غير أن قيمته متغيرة بصفة مستمرة، ولذا يعتبر دراسة الثبات والتغير في أهمية الموقع الجغرافي موضوع مركزي لدراسات الجغرافيا السياسية.

فرضية الدراسة: يؤثر الموقع الجغرافي لإيران في رسم توجهات سياستها الخارجية

1/ أهمية موقع إيران الجيوسياسية:

أ- الموقع الفلكي: تكمن أهمية تحديد الموقع الفلكي لأي دولة تبعاً لموقعها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض في إبراز أثر هذا الموقع على قوتها، حيث أن لموقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض تأثير جلي على طبيعة مناخها الذي يؤثر بدوره على طبيعة النشاط الزراعي فيها، فضلاً عن تأثيره في نمط أو طريقة التوزيع السكاني على أقاليمها.

تقع جمهورية إيران الإسلامية بين دائرتي عرض 29-40 درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 44-63 درجة شرقي خط قرينتش، وبذلك تقع أغلب أراضيها ضمن المنطقة

المدارية المعتدلة الدافئة، وهذا ما انعكس على تنوع الأقاليم المناخية بها، وتنوع النبات الطبيعي فيها، ولقد أثر هذا بدوره على توزيع السكان وعلى نمط نشاطهم الاقتصادي، حيث يسود المناخ المعتدل وتتوفر السهول الخصبة في الجهات الشمالية والغربية من إيران، ولهذا تكثر الكثافة السكانية في هذه المناطق، في حين يقل تركز السكان في المناطق الداخلية والشرقية التي هي عبارة عن مناطق جافة، ذات تضاريس وعرة، ويمارس السكان في هذه المناطق النشاط الزراعي الحيواني والنباتي. ولكن على العموم يتميز مناخ إيران بكونه مناخ حار جدا صيفا، وبارد جدا شتاء، مع قلة تساقط الأمطار، حيث تعتبر أغلب مساحة إيران مناطق قاحلة أو شبه قاحلة، كما أن حوالي 52% من مساحة إيران عبارة عن جبال وصحاري.

ب- موقع إيران بالنسبة للماء واليابسة: تكمن أهمية دراسة هذا العنصر في التعرف على طبيعة الموقع الجغرافي لإيران إذا كان موقعا بحريا أو برريا قاريا.

تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، يطل موقعها الجغرافي على واجهات بحرية هامة وهي: الخليج العربي في الجنوب الغربي، بحر العرب أو البحر العربي والمحيط الهندي من الجنوب، وبحر قزوين من الشمال، وتقدر حدودها البحرية بحوالي 2640 كلم، تبلغ مساحتها مع بحر قزوين ب740 كلم أي ما يعادل حوالي 9.6 % من مساحة الحدود البحرية، وحوالي 1900 كلم مع الخليج العربي وخليج عمان. ويعتبر ساحل إيران المطل على منطقة الخليج العربي أطول ساحل مطل على هذه المنطقة. تتميز السواحل الإيرانية المطل على خليج عمان والخليج العربي.

أثر الموقع الجغرافي للجزائر في توجيه سياستها الخارجية :

إن الموقع الجغرافي للجزائر في منطقة شمال إفريقيا بامتداده من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى العمق الإفريقي جنوبا، يحدد جوارها الجغرافي جنوبا لمنطقة

إفريقيا جنوب الصحراء * التي تتصل بها الجزائر عبر صحراء شاسعة تمتد في وسط شمال إفريقيا، تغطي حوالي 80% من مساحة الجزائر الإجمالية في القسم الجنوبي، وقرابة 20 % من مساحة الصحراء الإفريقية الكبرى**، وتتصل الصحراء الجزائرية في الجنوب والغرب بالمناطق شبه الجافة في منطقة الساحل (التشاد، النيجر، مالي، والسنغال)، وشرقا بالصحراء المصرية والسودانية. ونظرا لهذا الاتصال والامتداد الجغرافي للصحراء الجزائرية في عمق الصحراء الإفريقية الكبرى، جعلها جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء، وجعل الجزائر تشترك في حدودها الجنوبية مع ما يطلق عليه "منطقة الساحل الإفريقي" عبر دولة مالي والنيجر بحدود برية يبلغ طولها مع مالي حوالي 1376 كلم، تمتد في منطقة صحراوية مقطوعة بطرق تجارية قديمة، ومع النيجر بمسافة 956 كلم، وتتميز هي الأخرى بطابعها الصحراوي، وتجتازها طرق للتنقل تستخدم من قبل التجار وقوافل الطوارق، وبهذا تعتبر منطقة (الساحل الإفريقي) منطقة فاصلة بين فضاءين جيوسياسيين متميزين ممثلين في إفريقيا الشمالية (البيضاء) التي تنتمي إليها الجزائر جغرافيا، وإفريقيا ما وراء الصحراء (السوداء)، مع الإشارة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي فضاء إقليميا يمتد بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، وهو يضم جغرافيا مجموعة من الدول أهمها: السودان، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا، السنغال، ويضاف إليها لحسابات جيواقتصادية كلا من بوركينا فاسو، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر، والصحراء الجزائرية.

* يطلق على هذه المنطقة أيضا تسمية إفريقيا السوداء أو إفريقيا الزنجية، وتستخدم هذه المصطلحات لوصف المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في القارة الإفريقية. وتتكون إفريقيا السوداء أو جنوب الصحراء الكبرى من 42 دولة، تكون المناطق الإفريقية التالية: وسط إفريقيا، شرق إفريقيا، إفريقيا الجنوبية، غرب إفريقيا، بالإضافة إلى دول جزرية مثل: مدغشقر، الرأس الأخضر، جزر القمر، موريشيوس، ساوتومييه، برينسيب، سيشل.

** تعتبر الصحراء الإفريقية الكبرى من أقدم وأكبر الصحاري في العالم، إذ تبلغ مساحتها حوالي: 7.770.000 كلم مربع، وهي تحتل الجزء الأكبر من شمال إفريقيا، ومعظم المنطقة العربية، تمتد حدودها شرقا من نهر النيل إلى المحيط الأطلسي غربا، أما عن حدودها من الشمال إلى الجنوب، فقد اختلف فيها، فهناك من يجعل من سلسلة جبال الأطلس حدودا شمالية لها، في حين هناك من أوصلها إلى غاية سواحل البحر الأبيض المتوسط (مرسى مطروح وبنغازي)، أما من الناحية الجنوبية، فهناك اختلاف أيضا في تحديد هذه الحدود بين نهر السنغال أو هضاب النيجر أو السودان (أنظر عبد الجليل ملاح، "قبائل الملتمين الصحراوية ودورها في التمهيد لقيام الدولة المرابطية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع. 15 (2011)، ص. 75، وتضم الصحراء الكبرى جغرافيا أحد عشرة (11) دولة بمساحات شاسعة، وهي: مصر، السودان، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، تشاد، مالي، النيجر، إيرثيريا. تتميز بجفاف مناخها، وقساوة الحياة فيها.

يكتسي الموقع الجغرافي لأي وحدة دولية قدرا من الأهمية في تحديد جوارها الجغرافي و توجيه علاقاتها الخارجية مع هذا الجوار إما في إطار علاقات حسن الجوار من خلال تعزيز المعاهدات الحدودية والاتفاقيات الاقتصادية وخلق مجالات للتعاون لضمان سلامة أقاليمها، أو تنحو منحى التوتر والصراع وقطع العلاقات بسبب مشاكل حدودية ونزاعات بينية لأن الحدود المشتركة تعتبر عاملا رئيسيا في النزاعات بين الدول، وعلى هذا الأساس، فإن الموقع الجغرافي للجزائر يعد من أبرز وأهم محددات سياستها الخارجية التي كان لها تأثير كبير في توجيه سياستها الخارجية الإفريقية، لأن موقعها في الضفة الشمالية للصحراء الإفريقية الكبرى، جعلها تولي أهمية كبيرة لجوارها الجغرافي الإفريقي جنوب الصحراء إبان مرحلة النضال الثوري وبعد استقلالها في شكل علاقات تنحوا منحى التعاون والتضامن في نضالها المشترك ضد جميع أشكال الاستعمار والامبريالية بهدف تحرير القارة الإفريقية سياسيا واقتصاديا، ولهذا اعتبرت الجزائر منذ مطلع الستينات القارة الإفريقية مجالا حيويا لها، وفضاء جغرافيا مناسباً لتحقيق طموحاتها الدبلوماسية كدولة حديثة الاستقلال. وبالفعل مكن الفضاء الإفريقي الجزائر من لعب دور الدولة النموذج في مجال النضال ضد الاستعمار والامبريالية، ودور الدولة القائد على المستوى القاري إلى جانب دول إفريقية أخرى تزعمت قيادة القارة السمراء، بالإضافة إلى أن إفريقيا مثلت أيضا مجالا واسعا لتنوع شركاء الجزائر، وحقلا رئيسيا لانبعاث حركية سياستها الخارجية اتجاه العالم الثالث، مما أتاح لها الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد لسياستها الإفريقية. ولقد استطاعت الجزائر من خلال هذه الأدوار التي لعبتها على الصعيد الإفريقي، والفرص التي أتاحها لها هذا الفضاء اكتساب مكانة على الصعيد الإقليمي والدولي، وممارسة التأثير في العلاقات الدولية .

ويحدد الموقع الجغرافي للدولة طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد أمنها القومي، وإن موقع الجزائر الجغرافي بجوار منطقة الساحل الإفريقي في الجنوب، يفرض عليها الاهتمام بما يحدث في هذه المنطقة التي يطلق عليها جيوبوليتيكا تسمية قوس الأزمات

الذي يربط جغرافيا السودان بموريتانيا مرورا بمالي، التشاد والنيجر. ونظرا للازمات السياسية والأمنية التي تعرفها دول هذه المنطقة في مقدمتها مالي، والتحديات الأمنية الكبيرة التي تفرضها هذه الأزمات بحكم الجوار الجغرافي على الأمن القومي الجزائري، زاد اهتمام الجزائر بجوارها الجغرافي الإفريقي بشكل كبير، وهذا ما يشير إلى أهمية البعد الأمني في تفسير اهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية في سياستها الخارجية خاصة منذ مطلع التسعينات، حيث اعتبرت منطقة الساحل الإفريقي مصدر تهديدات أمنية خطيرة للأمن القومي الجزائري نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر، ولقد زادت درجة هذا الاهتمام بعد الأزمة المالية عام 2013.

البعد الأمني:

تعتبر الدائرة الإفريقية بحكم الموقع الجغرافي للجزائر دائرة انتماء وتحرك جيوسياسي لها ولباقي دول المغرب العربي بسبب تموقع هذا الأخير في الجزء الشمالي الغربي للقارة السمراء، وامتداده جنوبا نحو العمق الإفريقي عبر صحراء شاسعة تغطي أغلب يابسة دول المغرب العربي (الجزائر و ليبيا من الجنوب، أغلبية أقاليم موريتانيا، و جميع إقليم الصحراء الغربية، بالإضافة إلى جزء من إقليمي تونس والمغرب الأقصى)، وهذا ما جعل أمن دول المغرب العربي يرتبط بأمن دول إفريقيا جنوب الصحراء، وجعل الجزائر بشكل خاص تربط من منظور جيوسياسي بين أمنها القومي وأمن أقطار المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما أكده الرئيس الراحل "هوارى بومدين" الذي اعتبر "...منطقة المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر". وبناء على هذا، فإن منطقة أمن الجزائر تضم كل دول جوار الجزائر والدول المتاخمة لهذا الجوار، لأن أي اضطراب أو لا استقرار في هذه الدول، يمكن أن يخلق بؤرة عدم استقرار إقليمي، وينعكس سلبا على أمن المنطقة الساحلية الصحراوية وأمن دول المغرب العربي بالتالي على الأمن الجزائري، وهذا ما

يجعل ما يحدث في هذه الفضاءات الجيوسياسية من الشواغل الأمنية لأمن الجزائر القومي، وتعتبر أزمة منطقة البحيرات الكبرى وأزمة التمرد في شمال التشاد المجاورة لجزائر ليبيا والنيجر خير مثال على تداعيات ألالاستقرار في هذه المناطق على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي والمغرب العربي.

وتعتبر الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية الجزائرية مع منطقة الساحل الإفريقي (مالي والنيجر) من بين أهم العوامل التي دفعت بالجزائر إلى الاهتمام أكثر بأمن هذه المنطقة، لأن الطبيعة الصحراوية للحدود الجنوبية بمساحتها الشاسعة وطول مسافتها، وانبساطها لعدم وجود عوائق طبيعية كالجبال والمرتفعات فيها، بالإضافة إلى انخفاض كثافتها السكانية خاصة في أقصى الجنوب أين تبتعد التجمعات السكانية عن بعضها بحوالي 700 كلم بسبب جفاف مناخها وقساوة العيش فيها، تجعلها سهلة الاختراق والعبور من جهة، وتصعب في الوقت نفسه عملية مراقبتها، ورصد تحركات المارين بها من جهة ثانية، سواء تعلق الأمر بتدفق موجات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود المالية - الجزائرية خاصة، حيث أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة بلد مقصد، وبلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة والآسيويين إما للاستقرار فيها، أو للوصول إلى ليبيا وتونس والمغرب، أو للتوجه نحو أوروبا*، أو ما تعلق بنشاط الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة الناشطة عبر منطقة الساحل التي اتخذت من المناطق الحدودية الجنوبية مرتعا وملادا آمنا لها، وموقع انتشار استراتيجي لهم لضرب الحكومة الجزائرية داخليا

* هناك مجموعة من الطرق التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيين للدخول إلى الإقليم الجزائري، أو الخروج منه والتوجه إلى دول أخرى، أهم هذه الطرق هي: - الطريق من غاو (GAO) في مالي إلى عين قزام في الجزائر مرورا بالمدينة المالية (Gidal)، الطريق من غاو المالية إلى برج باجي مختار بالجزائر، مرورا بالمدينة المالية تاسليت (Tassalit)، الطريق من أقاداز (Agadez) بالنيجر إلى عين قزام وجانت بالجزائر مرورا بالمدينة النيجيرية (Chirfa)، ومن غدامس (Ghadamès) الليبية إلى بلدة برج مسعودة بالجزائر يستعمل الطريق الأول والثاني المشار إليهما من طرف المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي، غامبيا، موريتانيا، السنغال، الكوت ديفوار، غينيا، نيجيريا، في حين أن الطريقين الآخرين يسلكهم المهاجرون القادمون من النيجر، بوركينا فاسو، الكاميرون، إثيوبيا، السودان، ومن دول أخرى في إفريقيا الشرقية ودول آسيوية. أما الطرق التي يمر بها المهاجرون للخروج من الإقليم الجزائري باتجاه دول أخرى هي كما يلي: - للوصول إلى ليبيا يمرون " ببرج مسعودة" الذي لا يبعد عن المدينة الليبية "غدامس"، وللوصول إلى الحدود المغربية فيتم عن طريق "مغنية" و"بشار" و"مرسى العقيد لطفي" القريب من مدينة "السعيدية" و"الناظور" المغربية. ويمر المهاجرون غير الشرعيين بثلاث مدن جزائرية في الجنوب (تمنغاست، جانت، أدرار) للوصول إلى ثلاثة مدن تؤدي إلى الشمال وهي: ورقلة، عين أمناس، بشار، حيث أن الوصول إلى ورقلة يساعد للتوجه إلى مدن الشمال والوصول إلى الساحل، أو التوجه إلى المدن الغربية خاصة مغنية للوصول إلى الحدود المغربية. أما الطرق التي تمر على "عين أمناس" تؤدي إلى "برج مسعودة" أو "ورقلة" للوصول إلى الحدود الليبية أو التونسية. أما الطرق التي تمر من بشار فهي تؤدي إلى الحدود المغربية أو المدن الشمالية الغربية للجزائر، مرورا بعين الصفراء، مشرية، تلمسان، مغنية.

وإحراجها خارجياً، وهنا تكمن خطورة تداعيات أزمات منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري، حيث أدت هذه الأزمات إلى تحويل المنطقة الحدودية الجنوبية للجزائر إلى قاعدة جغرافية لنشاط الجماعات الإرهابية المسلحة التي يؤدي تزايد نشاطها ضد السواح الأجانب في الجنوب إلى زيادة الضغوطات الخارجية على الجزائر لمحاربة ظاهرة الإرهاب في المنطقة أو السماح بتدخل أجنبي. وأمام هذه التحديات الأمنية التي تفرضها الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية الجزائرية في ظل الأزمات السياسية والأمنية التي تعرفها بعض دول منطقة الساحل (مالي خاصة)، وبالنظر إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة للجنوب الجزائري الذي يحتوي على موارد طاقوية (البتروال والغاز) تشكل العصب الأساسي لاقتصاد البلاد، تجد السلطة السياسية في الجزائر نفسها أمام تحدي كبير يفرض عليها تخصيص موارد بشرية ووسائل تكنولوجية متطورة لمراقبة حدودها، وضرورة السعي أيضاً إلى بناء علاقات تعاون إقليمي كبير بين الجزائر و دول الجوار لمواجهة خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تهدد أمن دول المنطقة بأكملها.

ولقد أدت علاقات التداخل والترابط الجيوسياسي بين أمن الجزائر وأمن دول المغرب العربي وأمن منطقة الساحل الإفريقي إلى تفاعل مغربي إفريقي في المجال الأمني خاصة بعد الأزمات السياسية و الأمنية التي عرفتها دول الساحل الإفريقي في مقدمتها مالي مع مطلع العقد الحالي، وما انجر عنها من تهديدات أمنية خطيرة تهدد أمن الدول المغاربية كانتشار ظاهرة الإرهاب، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ونشاط الجريمة المنظمة. ونظراً لطبيعة التهديدات الجديدة العابرة للحدود والتي أدت إلى إعطاء بعد إقليمي للأمن، أدركت الدول المغاربية أن الأمن في منطقة الساحل والصحراء من أمن المغرب العربي، هذا ما دفعها إلى الالتفات بجدية إلى جوارها الإفريقي، وان كانت الجزائر قد اهتمت بجوارها الساحلي مبكراً من خلال وساطتها في الأزمات التي عرفتها مالي والنيجر (تمرد الازواد).

الأهمية الجيوسياسية والجيوسراتيجية لإقليم آسيا الوسطى:

يعتبر إقليم آسيا الوسطى من أهم الأقاليم الجغرافية في الرقعة الأوراسية بشكل عام، وفي منطقة "قلب الأرض" بشكل خاص، إذ يعتبر هذا الإقليم إقليما حيويا هاما من منطقة قلب الأرض، بحيث تضمن السيطرة عليه السيطرة على أوراسيا للسيطرة على العالم بأكمله. ونظرا للأهمية التي يكتسبها هذا الإقليم في الرقعة الأوراسية، حظي بأهمية كبيرة في استراتيجيات القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي عبر مختلف المراحل التاريخية.

يعتبر إقليم آسيا الوسطى من بين الأقاليم الجغرافية المهمة في منطقة القلب الأوراسي لأنه يعتبر إقليما استراتيجيا لضمان السيطرة على هذا القلب خاصة بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا، حيث يعتبر إقليم آسيا الوسطى العمق الاستراتيجي الجنوبي لهما، وأحد أهم المجالات الحيوية لأمنهما القومي. ولقد أشار "ماكندر" في نظريته حول قلب العالم المعدلة عام 1919 إلى أهمية إقليم آسيا الوسطى بالنسبة للاتحاد السوفياتي لضمان سيطرته على شرق أوروبا، ثم السيطرة على أوراسيا نظرا لموقعه الجغرافي وخصائصه الطبوغرافية التي يتسم بها جعلت منه حاجزا طبيعيا لأمن الاتحاد السوفياتي، كما زاد اهتمام الاتحاد السوفياتي بهذا الإقليم في ظل اعتبار الدول المجاورة لهذا الإقليم كحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة.

قائمة المراجع

1. الكتب:

- .ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر. عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط.1، 2004.
- . بومنجل خالد، فاروق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، ط.01، 2018).
- . جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم، جيوبوليتيك: عندما نتحدث الجغرافيا) بيروت: تمكين للأبحاث والنشر، ط.01، 2013).
- . خليل حسين، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.2013، 1).
- . عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.
- . عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 1999.
- .علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية(القاهرة: دار الفكر العربي، ط.1998، 1).
- . محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013).
- . محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية : دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة نور،

2020

. فول مراد، "الانفلات الامني في دول الساحل...المقاربة الجزائرية لاستعادة الامن،"في: بلهول نسيم(محررا)، حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء(عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.2016، 1).

المذكرات والأطروحات:

.ذياب محمد الفايز، "العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية،" مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

. عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الامريكي - الروسي في منطقة الشرق الاوسط: دراسة حالة الازمة السورية: 2010-2014"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2014-2015.

. لزهرة ونيسي، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009.

. محمد قجالي، "حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

المجلات:

. راقدي عبد الله، "الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا"، دفاثر السياسة والقانون، ع.17، جوان 2017.

. رضوان بوهديل، "الجيوسياسية(الجيوبوليتيك): من الفكر إلى الأداة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع.02، جويلية 2016، ص ص.215-240.

. سفيان بوسنان، "جغرافية آسيا الوسطى وأهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.03، ع.02، ص ص.101-114.

- صايل فلاح مقداد السرحان، " أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية، " 2002-2011، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، م.06، ع.02.
- . عبد الجليل ملاح، "قبائل المثلثين الصحراوية ودورها في التمهيد لقيام الدولة المرابطية،" *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، ع.15(2011).
- . لعمارة نوفل، " الجغرافيا السياسية النقدية في الفكر السياسي الأنجلو-أمريكي، " م.05، ع.01، السنة 2020، ص ص. 345-360.
- . نوار جليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، " ما بين الجيوبوليتيكوالجيواستراتيجية: دراسة في اختلاف المفاهيم، " *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، م.04، ع.02، السنة 2020، ص ص 431-453

المواقع الالكترونية:

أغنيتشكالغوتسكا، " الجيوبوليتيك الجديدة: ما الجديد فعليا في هذا الحقل، " تر. جلال خشيب، إدراك للدراسات والاستشارات، جانفي 2018.

. جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، " في الموقع:

<http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/350/alague.pdf?sequence=1&isAllowed>

. جلال خشيب، " الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم تيوسيديس، " مركز دراسات الوحدة العربية،

<https://caus.org.lb/ar>

. سمير مرقص، الجغرافيا السياسية ما بعد الحديثة، المصري اليوم، 26-06-2019، في

الموقع: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2462331>

. صلاح نيوف، "المدرسة الأمريكية في الجيوسياسية"، مركز أسبار للأبحاث

والدراسات، 07-09-2020، في الموقع: www.asbarme.com

. عدنان كاظم جبار الشيباني الظالمي، حميدة عبد الحسين، "الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران

الجغرافي: دراسة في الجغرافيا السياسية"، إصدار مركز الرافدين للدراسات والبحوث

الإستراتيجية، 2012، في

الموقع: http://www.alrafedein.com/images/alrafedein_5_22.pdf

. عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع،

"سياسات عربية"، ع.9، تموز-يوليو 2014، في

الموقع: [http://www.dohainstitute.org/file/Get/c9285a10-3468-49a0-](http://www.dohainstitute.org/file/Get/c9285a10-3468-49a0-91ec-5f96a49c4f47.pdf)

[91ec-5f96a49c4f47.pdf](http://www.dohainstitute.org/file/Get/c9285a10-3468-49a0-91ec-5f96a49c4f47.pdf)

. قضية الأسبوع: "منطقة أوراسيا: خاصرة روسيا... وصداع أمريكا"، الشروق، 15 نوفمبر

2015، في الموقع: <http://www.alchourouk.com/142565/675/1/>

. محمد طي، "الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، دراسات وتقارير،

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ع.19، كانون الأول 2019.

المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب

.Semra Rana Gokmen, Geopolitics and the study of international relations
Semra Rana Gokmen, Geopolitics and the study of international relations, **Athesis submitted to the graduateschool of social sciences of middle easttechnicaluniversity**, August 2010

.Pascal Boniface «**La géopolitique ; les relations internationales**, », Groupe Eyrolles, 2011

2. المواقع الإلكترونية:

. Synthèse R.N./APS , « Lamamra salue les réforme politique et institutionnelles, » **Horizons**, Lundi 16 mai 2016, p.04, in :
<http://www2.horizons-dz.com/IMG/pdf/16-05-2016bb.pdf>

01	تمهيد عام للمقياس.....
08	المحور الأول: إطار مفاهيمي خاص بتحديد تعريف مفهوم الجغرافيا السياسية والمفاهيم المرتبطة بها.....
16	المحور الثاني: مراحل تطور علم الجغرافيا السياسية.....
21	المحور الثالث: مناهج البحث في علم الجغرافيا السياسية.....
34	المحور الرابع: المدارس الفكرية التي أسست لنظريات الجيوبوليتيك.....
62	المحور الخامس: نماذج تطبيقية تبرز أثر الجغرافيا في السلوك الخارجي للدول.....
74	قائمة المراجع.....